ضوابط الاقتصاد الإسلامي
في
معالجة الأزمات المالية العالمية

بسم الله الرحمن الرحيم

نخبة الفكر وخبرة النشر

دار النهضة
للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - ص.ب ١١٢٧١
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٢٠٩٥٧
جوال: ٠٠٩٦٣٩٣٧٢٣٦٨٤

www.nahdah.net
E-mail:info@nahdah.net

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

ضوابط الاقتصاد الإسلامي
في
معالجة الأزمات المالية العالمية



الدكتور سامر مظهر قنطقجي
www.kantakji.com

2008

دار النهضة

﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾

[العلق: ٦ -٧]

الإهداء

الحمد لله **العزيز الجبار، والصلاة والسلام على أفضل الخلق محمد** صلى الله عليه وسلم **معلم البشرية وهاديها إلى نور ربها.**

أهدي هذا العمل..

إلى أمة أنتمي إليها وأحبها..

إلى أمة أعتز وأفتخر بالانتماء إليها فقد حكمت العالم قروناً متطاولة، وشهد التاريخ لها عدم حدوث أزمات حادة وضارة.

إلى أمة جعلها الله **تعالى وسطاً فقال: (وكَذَلِكَ جعلناكُم أُمةً وسطاً) ثم جعلها شاهدة على الناس بقوله: (لتَكُونُوا شُهداء على الناس ويكُون الرسولُ عليكُم شَهيداً)** [البقرة:١٤٣].

اللهم أسألك أن تكتب ثواب عملي هذا في صحائف والدي وصحائف أهلي... فلهم علي فضل الصبر وتحمل تقصيري.

اللهم اجعلنا ممن هديتَ، واحفظ علينا إيماننا، وارحمنا، أنت خير الراحمين

الدكتور سامر

شكر الناس من شكر الله

أتقدم بالشكر والامتنان للسيدين باسم عيون السود وعبد الناصر الشيخ فتوح لمساعدتهما في طباعة هذا الكتاب ، وأرجو الله تعالى لهما الأجر والثواب .

كما أتقدم بالشكر للدكتور الشيخ مرهف عبد الجبار السقا لضبطه هذا الكتاب .

وأشكر أيضاً للأستاذ محمد علي سلوم مراجعته ونشره في داره (دار النهضة) بسرعة كبيرة ليكون في متناول جميع الناس بالوقت المناسب .

والشكر دائماً وأبداً متواصلاً لله العزيز الجبار الخالق البارئ المصور الرحمن الرحيم

فلولا فضله ما خط القلم ، ولا فهم الفؤاد.

الدكتور سامر

مقدمة

إن الأزمات التي تحدث على المستوى الفردي يمكن تدبرها بشكل أو بآخر، فإن احتاج شخص ما لسيولة فقد يقترض أو يبيع ما عنده ليتدبر أمره، أما الأزمات على المستوى المحلي فينصب علاجها على إتباع سياسات كلية لتجنيب البلاد آثار الأزمة.

تصيب الأزمات الإقليمية أسواقاً واسعة، ثم غالباً ما تتحول إلى أزمات عالمية يصعب علاجها دون آثار حادة قد تمتد حيناً من الدهر، كما حصل في ثلاثينيات القرن الماضي وخلال الثمانينيات ثم التسعينيات من نفس القرن في السوق الآسيوية. وكما يحصل الآن في السوق الأمريكية التي تمثل ربع اقتصاد العالم. فالاقتصادي فوكوياما[1] يرى أن المؤشرات على أن ثورة (رونالد ريغان) قد جنحت عن مسارها الصحيح بصورة خطيرة على امتداد العقد المنصرم قد اتضحت، فجاءت الأزمة المالية الآسيوية كإنذار مبكر على هذا الخطر، فدول كتايلاند وكوريا الجنوبية عملت بناءً على نصائح وضغوط أمريكية على تحرير أسواق رأس المال ا فتدفقت أموال كثيرة على اقتصاديا ا مما خلق فقاعة كبيرة، لكن مع بادرة وجود مشكلة مالية فيها، سارع الكثيرون بالفرار. بينما رفضت دول أخرى كالصين وماليزيا اتباع النموذج الأمريكي وأبقت أسواقها المالية مغلقة أو تحت تنظيم صارم، مما قلل تعرضها لتلك الأخطار.

أشرفت بريطانيا على نظام الذهب العالمي ووجهته قبل عام ١٩١٤ وأطلق عليه: (نظام الإسترليني)، لكن بعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة النفقات العسكرية

---

(١) فوكاياما، Francis Fukuyama هو أحد المفكرين الأمريكيين البارزين، وهو المنظر السابق لانتصار الرأسمالية الغربية، في كتابه الشهير " اية التاريخ وخاتم البشر"، عقب ا يار الاتحاد السوفيتي، كأفضل نموذج توصلت إليه البشـرية عبر التاريخ. نقلاً عن: http://www.newsweek.com/id/162401.

ضعف مركز بريطانيا في مجال الإقراض الدولي وازداد قوة الولايات المتحدة الأمريكية المالية لتحتل المركز الأول في العالم.

وعزا البروفسور (روبرت تريفن) جذور أزمة التضخم التي حصلت في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى المبالغ المالية الضخمة التي اضطرت واشنطن إلى إنفاقها أثناء الحرب الفيتنامية. وفي مطلع القرن الحالي ونتيجة النفقات العسكرية على الإرهاب والعراق وأفغانستان جاءت الأزمة المالية العالمية الحالية نتيجة الإنفاق الأمريكي ا نون لتعلن اية حقبة جيوسياسية وبدء تشكل أقطاب جديدة.

وصدق الله العظيم القائل: (إِن يمسسكُم قَرح فَقَد مس الْقَوم قَرح مثْلُه وتلْك الأيام نداوِلُها بين الناسِ وليعلَم اللّه الذين آمنواْ ويتخذَ منكُم شهداء واللّه لاَ يحب الظالمين) [آل عمران:١٤٠].

وقد قسم المؤرخ ابن خلدون حجم واردات الدولة تبعاً لمراحل عمرها، فميز بين مرحلة نشوئها التي تتميز بانخفاض الواردات، ومرحلة ايتها التي تتميز بزيادة الواردات. والسبب في ذلك برأيه، هو مدى التزام الدولة بتبني الاقتصاد الإسلامي الذي يتعلق بتنفيذ الحدود الشرعية. إ ا أمم لا تقرأ التاريخ ولا تتعظ إلا بنفسها.

أمام هذه الأزمة المخيفة تدرس دول الاتحاد الأوروبي إنشاء نظام مشترك لضمان الودائع المصرفية الشخصية، ويحث المتحدث باسم البيت الأبيض المسؤولين الماليين في العالم لتحسين الضوابط الدولية لتكون أفضل وأكثر فاعلية. أما الرئيس الفرنسي فيدعو لوضع أسس نظام مالي دولي جديد، بينما يؤكد رئيس الوزراء الروسي بأن (انعدام حس المسؤولية) في النظام المالي الأمريكي هو سبب الأزمة المالية. ويرى رئيس البرازيل أن المضاربة هي المسؤولة عن انطلاق الأزمة المالية الدولية. وتوقع وزير المالية الروسي تغير دور الولايات المتحدة على الساحة المالية

العالمية مرجحاً تراجع استخدام الدولار بمرور الوقت كنقد عالمي.

في هذا الخضم الواسع، لابد من بيان وتوضيح الفكر الاقتصادي الإسلامي وبيان ما لديه من حلول، ولعله الوقت الأكثر مناسبة لإثبات حيوية هذا الاقتصاد، فمن يمثلون عقلاء العالم اليوم حائرون تائهون هائمون، وعلى الاقتصاديين الذي يحملون لواء الاقتصاد الإسلامي أن يدلوا بدلوهم بإيجابية وشجاعة.

إن أسواق المال العالمية اليوم بحاجة إلى ضوابط الاقتصاد الإسلامي، تلك الضوابط التي جاء ا الإسلام منذ أكثر من أربعة عشر قرناً وطبقها المسلمون لأكثر من عشرة قرون ولم يشهد التاريخ لهم بأزمات عاصفة كما حصل مع الحضارة الغربية حيث اعتاد خدها على اللطم.

لذلك لابد من التعرض لدور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية وبيان مدى ذلك التدخل، ثم سنعرض الأزمة المالية العالمية ونحلل أسبا ا وآثارها والخشية من دخول حلقة مفرغة تبدأ بظهور تباطؤ النمو العالمي ثم تزداد الأزمة اشتداداً.

ومن المفيد دحض قواعد اللعبة الرأسمالية لأن مناصريها اعتبروها مذهباً واسع الطيف لكن الأزمة ألجأ م إلى العودة إلى (البرغماتية) لتغيير قواعد اللعبة. وذلك بدراسة الحلول المقترحة أوربيا وأمريكيا. وخلال كل ذلك سنتعرض لرأي الاقتصاد الإسلامي ثم سنوضح ضوابط الاقتصاد الإسلامي كحل للأزمة ولضمان عدم عود ا ثانية.

يقول المثل الشعبي: "من شب على شيء شاب عليه"، ويؤكد هذا المثل (روبرت مانينغ) وهو أهم خبير أكاديمي في الولايات المتحدة في مجال دولة البطاقة الائتمانية، بقوله: "لقد نسي معظمكم على الأرجح أن الثورة الأمريكية كانت في معظمها بقيادة المخططين العظماء الذين كانوا قد اقترضوا مبالغ طائلة من

المصارف الأوربية بشروط قاسية جداً وقد أدركوا أنه ليس بالإمكان تحقيق الازدهار المالي في ظل تلك الشروط الصعبة وهكذا فإن جزءاً من الثورة الأمريكية كان في التخلص من هذه الديون المالية"[١]، إ ا ثقافة الاقتراض.

(١) روبرت مانينغ، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، برنامج بث على قناة الجزيرة الفضائية.

الفهرس

المبحث الأول

دور الدولة

إن دور الدولة (أو التدخل الحكومي) في النشاط الاقتصادي وحدوده قد أخذ حيزاً واسعاً في النظرية والتطبيق. فهناك من رفض التدخل الحكومي بتاتاً فجعل من الدولة حارساً للمصالح رافعاً شعار الحرية الاقتصادية والمنافسة ليضمن تحقيق أهداف ا تمع، وهناك من أيد التدخل الحكومي الكامل فجعل من الدولة متدخلة في كل شيء، وهناك من يرى وجوب التدخل بما يحقق الانسجام بين آليات التدخل الحكومي وآليات السوق على نحو يكمل كل منهما الآخر دون تعارض.

فأصحاب الرأي الأول يرون في دور الدولة حارساً لقواعد اللعبة الاقتصادية، أما أصحاب الرأي الثاني فيرون في دور الدولة المتدخلة اللاعب الأساسي وأحيانا الوحيد.

لقد تبنت النظم الحاكمة مختلف الأشكال السابقة، وقد فشل التطبيق الشمولي والمتدخل فشلاً ذريعاً في اية القرن الماضي بخروج هذا الأنموذج ائياً من السوق. وتشهد هذه الأيام أزمة مالية عالمية تعلن بداية اية أنموذج الحرية الاقتصادية المطلقة بعدما عجزت محددات السوق عن التحكم الذاتي بنفسها. ويعتبر الأنموذج الثالث المرشح ليكون الأصلح، لكن حدوده ضبابية المعالم، فما هو مدى التدخل الحكومي بآليات السوق الذي يحافظ عليه دون خلل أو أزمات عاصفة؟

لقد انتهجت دول جنوب شرق آسيا أسلوب الأنموذج الثالث فحاولت توضيح التكامل بين آليات السوق والتدخل الحكومي. لذلك كان الرئيس الماليزي السابق (مهاتير محمد) أول من صرخ معترضاً على تدخل الحكومة الأمريكية لاستيعاب الأزمة الحالية لأ ا كانت أول المنتقدين له عندما ارتأت حكومته التدخل لوقف ال يف الذي اجتاح الأسواق الآسيوية في تسعينات القرن الماضي.

ذا الأنموذج تستطيع الحكومة التحكم بقواعد اللعبة لتحفيز القطاع الخاص بالتحرك في إطار إيجابي لدعم مصالح ا تمع.

أما عن منهج الاقتصاد الإسلامي في الوقاية من الوقوع في مثل هذه الأزمات الاقتصادية فيمكن استخلاصها من الأحكام الشرعية.

أولاً: أسس السوق الإسلامي: أرسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أسس السوق الإسلامي عند هجرته إلى المدينة المنورة لبناء الدولة الإسلامية فكان أول ما بناه هو المسجد لتربية النفوس على الفضيلة والإيمان. ثم سأل صلى الله عليه وسلم عن السوق فدلوه على سوقٍ لليهود، فأمر بإشادة سوقٍ خاص للمسلمين وقال: "هذَا سوقُكُم فَلَا ينتقَص ولَا يضربن علَيه خراج"[(١)] وهذا دليلٌ على وجوب استقلالية أسواق المسلمين، وحرمة انتقاصها باحتكارٍ أو فساد أو غش، وما إلى ذلك، وفيه أيضاً دليلٌ على حرمة فرض الرسوم والضرائب على الأسواق.

ثانياً: ضوابط السوق: أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم مبدأ الحرية الاقتصادية قائلاً: "لا يبيعن حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض"[(٢)] وفي هذا تحجيم لأعمال السمسرة غير ا دية إلا إذا وضحت الأسعار طبقاً للعرض والطلب، وفي ذلك قوله أيضاً: "لا تستقبلوا السوق ولا تحفّلوا ولا ينفق بعضكم لبعض"[(٣)]. ويضيف عمر بن الخطاب ﷺ شرط التعلم والتفقه إلى كل بائع في السوق لئلا يقع ويوقع الناس معه في الحرام، فقال صلى الله عليه وسلم: 'لا يبع في سوقنا إلا من يفقه، وإلا أكلَ الربا شاء أم أبى'.

(١) رواه عن إبراهيم بن المنذر- انظر الموسوعة الشاملة *www.islamport.com* .

(٢) مسند أحمد: ١٤٦٨٥

(٣) سنن الترمذي: ١١٨٩

و ى صلى الله عليه وسلم عن الاقتصاد الورقي قائلاً: 'لا تبع ما ليس عندك'[١]، لما لذلك من جهالة وغرر تزيد من احتمالات الا اع وتؤدي لحالات بيع وشراء وهمية تؤدي في الغالب إلى تدهور الحالة الاقتصادية. وهذا ما تنبهت إليه أسواق البورصة فعمدت للتخفيف منها: "فالقائمون على العملية يبقون (ولمدة شهر) مدينين وبالتالي يمكنهم بيع وشراء الأصل ذاته عدة مرات وحصد أو قبض الفوارق الحاصلة بين الأسعار المتغيرة يوميا... وبالطبع تجبر (مثل هذه الخاصة التي تساعد على المضاربة) السلطات المعنية على تحديد شروط وقيود لمثل هذه السوق"[٢].

ثم أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية (وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك) قرارا يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز ا النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد[٣].

كما أصدرت نفس الهيئة قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين في الأسواق المالية بالتعامل مع نظام الصكوك الإسلامي في السوق المنظمة الفرنسية.

وكذلك تنبه الثمانية الكبار /G8/ في اجتماعهم الأخير في طوكيو ودعوا للحد من البيع على المكشوف لأكثر من شهر واحد.

وحدد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد الأدنى مما يشترك به الناس كلهم وفي ذلك الحد الأدنى لمسؤولية الدولة تجاه أفرادها، بقوله: "الناس شركاء في ثلاثة

---

(١) سنن الترمذي: ١١٥٣.

(٢) لطفي، د. عامر، البورصة وأسس الاستثمار و التوظيف، منشـورات دار شـعاع، ١٩٩٩، ص ٣٧. نقـلا عـن de mourgues, M. "Economie Monetaire institutions et mecanismes" 1984 ..

(٣) بـ ـوفيس فانسـ ـون، الشـ ـريعة تنقـ ـذ اقتصـ ـاد العـ ـالم، صـ ـحيفة تشـ ـالنجر الفرنسـ ـية http://www.challenges.fr/magazine/0135.16203/reactions.html?limit 1

الماء والكلأ والنار"[١]. ويستدل بذلك على رعاية الدولة أو من يمثلها للمصالح الأساسية للمجتمع، حيث يشترك الناس عموماً بما يتوفر من ماء وطعام وأدوات تساعد في تأمين الطاقة بمختلف أشكالها.

وقد كره ابن خلدون[٢] دخول الحكومات مجال الاستثمار لما فيه من ضرر للرعية وإفساد للجباية. ويتمثل معنى السلطان وفق المفهوم المعاصر بالحكومة، وتتمثل الجباية بواردات الدولة من الأموال. فالحكومات تسعى لتعويض عجز ميزانيا ا من خلال:

- فرض المكوس (الضرائب) على مبيعات التجار للرعايا وعلى الأسواق، أو زيادة المكوس إذا كانت قد استحدثت من قبل.
- مقاسمة العمال والجباة، وامتكاك (أي امتصاص) عظامهم.
- ممارسة التجارة والزراعة، وهو ما يستقيم معه رخاء الدولة ومصالح الرعية، وليس الوفاء بحاجة بيت المال.

ويدين ابن خلدون هذا السلوك من قبل الحاكم ويصفه بأنه "غلط عظيم وإدخال للضرر على الرعايا من وجوه متعددة". ويتلخص بما يلي:

- مضايقة الرعايا من الفلاحين والتجار لعدم التكافؤ بين رأس مال السلطان، ورؤوس أموالهم المحدودة مما يدخل على النفوس من ذلك غم ونكد.
- لا يجد السلطان من يناقشه في شرائه فيبخس الأثمان على من يشتري منهم.
- يقوم بإرغام التجار على شراء غلاته من زرع وخلافه، وغالباً ما تبقى تلك البضائع بأيديهم فترة طويلة تحسباً لتحسن السوق، فإذا دعتهم الضرورة إلى شيء من المال باعوا تلك السلع بأبخس الأثمان. ويستطرد ابن خلدون في سياق

(١) سنن ابن ماجه: ٢٤٧٣.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله الدرويش، دار يعرب بدمشق، ٢٠٠٤، ج١، الصفحات ٤٦٨-٤٧٣.

هذا المقام قائلاً: (وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه، فإذا انقبض الفلاحون عن الفلاحة وقعد التجار عن التجارة ذهبت الجباية جملة، أو دخلها النقص المتفاحش).

لذلك فإن مفهوم الحرية الاقتصادية في الشريعة الإسلامية يتمثل بحرية الفرد المضبوطة بمصلحة الجماعة، فالملكية الخاصة مصانةٌ في الشريعة الإسلامية ولا يجوز الاعتداء عليها لنهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك: "كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه"[(١)]. كما أن الاعتداء على الملكية العامة أشد لأنه اعتداءٌ على حقوق ا تمع كله. وقد غلظ الإسلام عقوبة المعتدي في الحالتين فالسارق تقطع يده لقوله تعالى (والسارق والسارقةُ فاقْطَعواْ أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من اللّه واللّه عزيز حكيم) [المائدة:٣٨]. وبتحقيق المساواة في تطبيق العقوبات على المخالفين يتحقق الأمن في السوق، لقوله صلى الله عليه وسلم : "إنما أهلَك الناس قَبلَكُم أنهم كانوا إذَا سرق فيهم الشريف تركُوه، وإذَا سرق فيهم الضعيف أقَاموا علَيه الْحد، والذي نفس محمد بيده لَو أن فَاطمةَ بنت محمد سرقَت لَقَطَعت يدها"[(٢)]، و ذه العقوبة الرادعة لن يكون هناك اعتداء مهما كانت رتبة الفاعل ومقامه.

وانطلاقاً من مفهوم الاستخلاف فإن الملكية هي الشارع في الانتفاع، والتصرف هو الانتفاع بالعين، لذلك فإن التصرف بالملكية مقيد بإذن الشارع سواء كان تصرفاً بالإنفاق أو تصرفاً بتنمية المُلك. فيمنع السرف والتبذير والتقتير، وتمنع سائر المعاملات المخالفة للشرع، ويمنع الربا والغبن الفاحش والاحتكار

(١) جزءٌ من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، برقم: ٦٥٤١، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، برقم: ٤٣٠٤، عن عروة بن الزبير رضي الله عنه.

والقمار وما شابه ذلك.

ثم إن الإسلام ينظر إلى الموارد على أ ا ثروة ينتفع ا، لذلك تدخل في آليات الانتفاع ا، فحرم الانتفاع من بعض الأموال كالخمر والميتة ولحم الخ ير، وحرم الانتفاع من بعض جهود الإنسان كالرقص والبغاء، لما لها من تأثير سيء على ا تمع، وبذلك تنبه الإسلام إلى الضرر الذي تحدثه هذه الآليات فمنعها، فمن مقاصد الشريعة حفظ الدين والمال والعقل،وعليه فأي ضرر مادي أو معنوي يحرمه الإسلام وينبه إلى ضرره، كما قال تعالى في الخمر والميسر: (إنما يريد الشيطانُ أن يوقع بينكُم الْعداوةَ والْبغضاء في الْخمرِ والْميسِرِ ويصدكُم عن ذكْرِ اللّه وعنِ الصلاَة فَهلْ أنتم منتهونَ) [المائدة:٩١].

بينما بدأت التشريعات الوضعية بالتصدي لبعض ما حرمه الإسلام كالأموال المغسولة.

وبالعودة إلى السؤال السابق عن مدى التدخل الحكومي بآليات السوق على الشكل الذي يحافظ على عمله، فإن ضابطه هو (مفهوم تحول فرض الكفاية إلى فرض عين) لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "لا ضرر ولا ضرار"[(١)]. فأي وحدة اقتصادية تساهم بإحداث ضرر بيئي أو اجتماعي أو اقتصادي بشكل مباشر يترتب على القائم على السوق إجبار الوحدة التي أحدثت الضرر على إزالته لأ ا هي المسؤولة عنه، أما الأضرار البيئية والاجتماعية التي تحدثها الوحدات الاقتصادية بشكل غير مباشر فيجب عليها جميعاً المساهمة في محاربة هذا الضرر ولو قام به البعض جاز ذلك، فإن عم الضرر تحولت إزالته من فرض كفاية يمكن أن يقوم به البعض إلى فرض عين يجب أن تقوم به جميع الوحدات. وهذا من باب التكافل

(١) سنن ابن ماجه:٢٣٣٢

والتضامن، فالمسلمون على هذه الأرض كلهم في سفينة واحدة لا يحق لأحد منهم أن يخرق مكانه ولو كان ملكه.

وقد أدرك عمر ﵁ مدى أهمية استقلالية أسواق المسلمين فقام بتنبيه الناس وطلب منهم القيام ـذه الأعمال لكفاية الناس من الحاجة لغيرهم. فلما دخل ﵁ السوق ذات مرة ولم ير فيه إلاّ النبط (الأجانب)، ولما اجتمع الناس أخبرهم بذلك وعذلهم (لامهم) في ترك السوق، فقالوا: إن الله أغنانا عن السوق بما فتح علينا، فقال ﵁: والله لئن فعلتم (أي تركتم السوق) ليحتاجن رجالُكم إلى رجالهم ونساؤكم إلى نسائهم. مما يشير إلى مدى تدخل القائم على السوق. فهو يحلل ويتوقع فينصح ويرشد خشية الوقوع في المفاجآت.

لكن ما مدى التزام الأفراد والمؤسسات بذلك كله؟

مصدر الإلزام:

إن مصدر الإلزام في الأنظمة الوضعية التشريع السائد والعقد الاجتماعي الذي يربط عناصر ا تمع بشكل صريح أو ضمني، وفي حالة توسع هذا العقد (كما يحصل في حالة العولمة وازدياد حجم الشركات حيث يمتد عبر الدول والحدود) فسوف يضعف هذا الإلزام، وسيصعب على التشريعات الوضعية لكل دولة أن تتحكم به إلا بصورة جزئية ومحدودة. أما الإلزام في الشرع الإسلامي فمصدره:

١) **إيمان كل فرد:** مما يحقق رقابة مستمرة إضافة إلى الثواب المرتقب من تحقيق هذا الإلزام، ومرد ذلك كله هو الخوف من الله (وَإِن تبدواْ ما في أَنفُسِكُم أَو تخفُوه يحاسبكُم بِه اللّه) [البقرة: ٢٨٤].

٢) **الأخلاق المنبثقة من شريعة الله:** دور الفرد الإيجابي بالنسبة لأمته ومجتمعه بكونه مسؤولاً عن تحقيق مصالحها في حدود طاقته وإمكاناته ومشروعه الاستثماري،

فكل فرد في ا تمع المسلم مسؤول عن خدمة ومصلحة هذا ا تمع كل حسب موقعه ووظيفته وسلطته واختصاصه وطاقته(١). روى ابن عيينة، قال: لما أوتي عمر ﷺ بتاج كسرى، فرأى ما فيه، فقال: يا أمير المؤمنين، إن شئت حدثتك، قال: أجل، قال: أنت أمين الله فيهم، فهم مؤدون إليك ما أديت إلى الله، فإذا رتعت رتعوا، قال: صدقت. ويدل هذا الأثر على الرقابة الذاتية الموجودة عند عمر ﷺ، إذ أنه لو لم يراقب الله في نفسه ورعيته لما راقبت رعيته اللهَ في أموال الأمة ومرافقها، ولمَا سار من بعده على سيرته.

٣) **الأحكام الشرعية**: من مثل الآية الكريمة (يَاأَيها الذين ءَامنوا أَوفُوا بِالْعقُود) [المائدة:١]، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : 'الْمسلمونَ عند شروطهم'[٢]، حيث تمثل هذه الأحكام وتطبيقا ا أوامر لابد من تنفيذها، وإلا عد المسلم عاصياً إن تركها.

إن نمط السلوك الإنساني للفرد المسلم هو سلوك محكوم بالقيم الأخلاقية الإسلامية التي تقوم على المسؤولية أمام الله، أياً كان مصدر الالتزام سواء كان ذاتياً من نفسه، أو تعاقديا مع الغير، مما يلزم مراعاة القيم الإنسانية المرتبطة ذا السلوك كالقناعة والصدق والأمانة والوفاء والعدل[٣] خاصة في مجال العمل المالي لأن (العمل في الشؤون المالية مزلّة قَدم لا يثبت فيها ضعفاء الأخلاق، ولا هزيلو الإيمان الذين تزيغ أبصارهم عند أول بارقة من الدنيا)[٤].

---

(١) قابل، د. سامي، الاستثمار الإسلامي قائم على الأخلاق والقيم الروحية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٤١، ص ٢٤.

(٢) صحيح البخاري: باب السمسرة

(٣) قضايا ومسائل تتعلق بمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة حلقات نقاشية بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، ١٩٩٧. ص ٥٢

(٤) القرضاوي، د. يوسف، حسن الإدارة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ا لد الأول ص ٣٩٩، منشورات بنك دبي الإسلامي.

ولقد أطّر الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ الإلزام بقوله: (والله لما يزع الله بالسلطان أعظم مما يزع بالقرآن)(١)، وفسر القرضاوي ذلك بقوله: "إن درة عمر إنما هي رمز لسلطة القانون، ورقابة الحكومة وإشرافها على تنفيذ أحكام الإسلام وتوجيهاته، فمن لم يردعه توجيه القرآن، ردعته عقوبة السلطان"(٢). ولتحقيق الرقابة على السوق والمال كان تشريع الحسبة في الإسلام (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، ويدل على ذلك:

١- قوله تعالى: (ولْتكُن منكُم أُمةٌ يدعونَ إِلَى الْخيرِ ويأْمرونَ بِالْمعروف وينهونَ عن الْمنكَرِ) [آل عمران: ١٠٤].

٢- قوله تعالى: (والْمؤمنونَ والْمؤمنات بعضهم أَولياءُ بعضٍ يأْمرونَ بِالْمعروف وينهونَ عن الْمنكَرِ) [التوبة: ٧١].

٣- وقوله صلى الله عليه وسلم : 'من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان'(٣).

وقد قام صلى الله عليه وسلم بالرقابة والمساءلة لمن يستعملهم، كما سيمر معنا بحديث ابن اللتبية. وقام صلى الله عليه وسلم بالحسبة لما مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللاً، فقال: 'ما هذا يا صاحب الطعام'، فقال: أصابته السماء يا رسول الله، قال: 'أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس من غش فليس منا'(٤).

القطاعان العام والخاص وصراع البقاء:

---

(١) أخرجه الخطيب، السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٣.

(٢) د. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإنسان، مؤسسة الرسالة ببيروت، ١٩٩١.

(٣) أخرجه الشيخان.

(٤) أخرجه مسلم.

تسهم المؤسسات الصناعية العامة في كثير من البلدان بنسبة كبيرة من الناتج الصناعي، بل تشكل أحيانا العمود الفقري لعملية التصنيع. وتسهم المنشآت العامة إسهاماً كبيراً في الاستثمار. وغالباً ما تكون المبادرة من القطاع العام في كثير من المشاريع خاصة الكبيرة أو الحرجة منها. لكن قرار إنشاء هذه المنشآت أو الإبقاء عليها رهن بما تحققه من فوائد وإنجازات للاقتصاد المحلي. فقد يكون قرار الإنشاء تلبية لحاجة اقتصادية أو توفيراً لمنتجات تعتبر هامة للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد يكون مصدر القرار سياسياً يهدف لتشغيل أكبر قدر ممكن من اليد العاملة أو لصيانة السلام الاجتماعي أو يهدف إلى دعم شركات عامة أخرى أو دعم أسعار سلع أساسية. وقد يكون لأهداف عسكرية ودفاعية. إلا أن أداء المنشآت العامة في البلدان النامية غالباً ما كان مخيباً للآمال.

إن الكلام عن أهمية دور القطاع العام أو دور القطاع الخاص أو سيطرة أحدهما على الآخر أو تعايشهما جنباً إلى جنب غير مفيد إذا لم يترافق مع الكلام عن جدوى كل منهما فالقرار السياسي لا يكفي لوحده[١].

يلعب القطاع العام دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، لكن هذه الأهمية لا تخوله التمادي في الفشل فلكل عمل جدوى وفائدة تحدد درجة أهميته. فقصور الإدارة عن أداء مهامها على أفضل وجه ومعايير الإدارة الجيدة يعني السقوط والتوقف عن العمل. كما أن تقاعس العمال عن أداء عملهم على أحسن وجه وبالجودة المطلوبة يعني الفشل. ويمكن تلخيص أسباب تدهور القطاع العام بالنقاط الآتية:

١. البطالة الهيكلية أو البنيوية بحجة إيجاد عمل لأكبر عدد ممكن من العمال ولو

---

(١) لابد من رفع قدر القرار الاقتصادي إلى مصاف القرار السياسي على أقل تقدير، فاتخاذ قرار سياسي لإصدار أوراق نقـد دون رصيد لمساعدة قطاع سياسي أو حدث معين دون الاستناد إلى أساس اقتصادي في هذا الإصدار فإن ذلك دعامة قويـة لظهور تضخم مالي يضر بالمصلحة العامة ويؤدي لزيادة البلبلة الاقتصادية.

كان ذلك على حساب ريعية المنشأة.

٢. زيادة نسبة الهدر سواء في الأجور المسددة لتلك البطالة الهيكلية أو بطرق الإنتاج. مما يؤدي إلى ضعف الإنتاجية.
٣. ضعف التخصص الفني وسيادة المحسوبية في شغل المناصب.
٤. كثرة العوائق الإدارية أو ما يسمى بالبيروقراطية.
٥. زيادة التركيب العضوي لرأس المال الذي يؤدي لانخفاض معدل الربح.
٦. ارتفاع تكاليف الإنتاج.
٧. الفساد الإداري، واتجاه الإدارة العليا والوسطى إلى التعلم بالممارسة فضلا عن ضعف الكفاءات الفنية بين العاملين، بل وانتشار الأمية بنسب عالية.
٨. طرق التسعير المتبعة.

ويترعرع إلى جانب القطاع العام وبين جنبتيه قطاع طفيلي أشبه ما يكون بالفطريات التي تعشش حول الزرع فتهلكه وتتعبه لأ ا تتغذى بنصيبه. والأعمال الطفيلية هي تلك الأعمال التي تتعيش على غيرها، وتمثل عالة عليها بحيث لو اختفت من السوق فلن تجد لها أثراً سلبياً، بل على العكس من الممكن أن نتلمس أثراً إيجابياً. ومثال ذلك سلوك بعض النقابات والغرف التي تقتطع رسوماً ومبالغ لا طائل منها دون أن تقدم أي عمل يذكر تجاه هذه الأعمال، إنما تستفيد من وضع احتكاري نتيجة بعض القوانين والأنظمة.

أما القطاع الخاص فليس أحسن حالاً من القطاع العام، فهو لا يملك خطة واضحة يعمل على أساسها كمنهج للوصول إلى هدف محدد، ولا توجهه جهة عامة أو خاصة بشكل علمي. بل إن الارتجالية لديه هي صاحبة المبادرة. فلا مانع أن يكون الربح هو المحرك لآليات القطاع الخاص، إنما بالتأكيد يمكن توجيه الأعمال نحو تحقيق

مزيد من الأرباح من خلال منهجية علمية واقتصادية صحيحة. ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الأسباب التي تقف وراء فشل هذا القطاع في أن يكون ريادياً:

- التوسع في أنشطة صناعية لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة ولا تتضمن مخاطر استثمار مرتفعة. وقد يكون السبب في خوف هذا القطاع من مصادرة أمواله تحت اسم التأميم.
- ضعف القاعدة الاستثمارية.
- ضعف سيادة القانون، فالنظام القضائي هزيل وتطبيق الأحكام القضائية فيه مماطلة.

إذن المشكلة لا تكمن في سيادة القطاع العام أو الخاص ولا في تبعية أي منهما للآخر، وما مفهوم الصراع إلا سبب من أسباب فشل القطاعين، فكلاهما يشكلان إمكانيات الاقتصاد العامة والخاصة وما الدولة أو الحكومة إلا وسيلة لضبط هذه الإمكانيات لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع لأفرادها من القطاعين. ولا بأس أن يتخلى القطاع العام عن بعض مراكزه لمصلحة القطاع الخاص إذا كان هذا الأخير أكثر كفاءة منه في أداء المهمة. وبشكل مغاير على القطاع العام أن يتدخل في ا ال الذي يفشل به القطاع الخاص أو يقصر به. فالمنافسة هي أسلوب فعال لتوجيه السياسات الاقتصادية وجدير ذين القطاعين أن يتنافسا بشكل تكاملي فكلاهما يصب في ر واحد. ويجب أن تتخلى الحكومات عن دعم القطاع العام بأسس غير اقتصادية كالقرارات السياسية باستثناء حالات خاصة جداً في حالات الحروب والكوارث.

إن ديكتاتورية الموظف وظلمه للآخرين في عمله فيما يقبضه من رشوة واستغلال لمركزه ومنصبه لتحقيق مصالحه الشخصية لا تقل شأنا عن ظلم

وإجحاف التاجر للآخرين في عمله من خلال سعيه لتحقيق الأرباح المتراكمة أو لتحقيق مصالحه الشخصية دون وجه حق. لذلك لا يكمن الحل بالاتجاه نحو قطاع دون آخر، فلا بد من سيادة الأخلاق والفضيلة والتربية الحميدة لجميع الأفراد.

وعندما نعالج مشاكلنا الاقتصادية يجب أن نبتعد عن مفاهيم الصراع والتناحر، وتوفير القضاء الفاعل والسريع لضمان حقوق العامة والخاصة على حد سواء.

المبحث الثاني

الأزمة المالية العالمية

عصف إعصار مالي السوق الأمريكية وامتد أثره إلى باقي الأسواق العالمية، وتنبأ كثيرون بامتداد أثره فترة طويلة من الزمن. وقد أعلنت عدة دول أن اقتصادها دخل فعلاً مرحلة الكساد، ويخشى من تحول الكساد إلى ا يار عالمي يقضي على شركات ودول برمتها.

قصة الأزمة:

يهدف كل فرد إلى امتلاك عقار يسكن ويتدبر أمر معيشته فيه[١]، و السياسة المتاحة أمامه تكمن في شراء العقار تقسيطاً. وتكون الإجراءات المتبعة عادة هي:

١. الحصول على قرض بفائدة[٢].

٢. ثم شراء عقار بأموال القرض.

لكن شروط عقد القرض عادة ما تنص على أن:

١) أسعار الفائدة متغيرة أي ليست ثابتة ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي (Libor + x) حيث x هي السعر المعلن عنه بين البائع والمشتري والمرتبط بسعر الفائدة المعروض من قبل البنك المركزي.

٢) فإذا تأخر المدين عن سداد أي دفعة تضاعفت أسعار الفائدة.

٣) كما أن المدفوعات الشهرية خلال السنوات الثلاث الأولى تذهب كلها لسداد الفوائد، مما يعني أن المدفوعات لا تذهب إلى ملكية جزء من العقار إلا

---

(١) يعتبر الحصول على م ل من الضروريات الشرعية، لكن ثمن هذا الحصول في الاقتصاد التقليدي هو العبودية للديون مدى الحياة.

(٢) القروض بدون أصول مرهونة فائد ا أعلى من تلك المتمثلة برهن، فإذا كان الإقراض بفائدة ٧% في حالة وجود الـ رهن فإن نسبة ١٢% تكون في حالة عدم وجوده. في هذه الحالة البنوك تكسب أكثر، وكذلك السماسرة.

بعد مرور ثلاثة سنوات.

فبفرض ارتفاع أسعار العقارات[١]، فإن الخيارات المتاحة تكون كالتالي:

١) إما أن يبيع مالك العقار عقاره لتحقيق أرباح مجزية.

٢) أو أن يحاول الحصول على قرض مقابل رهن جزء من العقار الذي ارتفعت قيمته.

والنتيجة: توافر السيولة التي عادة ما توجه نحو الإنفاق (لأن الميل الحدي لاستهلاك الأفراد عادة =١)، كما يلي:

١) التوسع في الإنفاق في مختلف ا الات.

٢) الحصول على قرض لشراء أصول جديدة (سيارة مثلاً) تقسيطاً.

ويتلخص **سلوك الأفراد** (المدينين) بالآتي:

١- الحصول على قرض بفائدة، مما يعني التزام المقترض بسداد قسط للبنك المقرض.

٢- شراء أصل (كعقار مثلاً).

٣- يقوم المدين (في غالب الأحيان) ببيع (تسييل أو توريق) الأصل الذي يملكه أو يرهنه للحصول على مزيد من السيولة.

٤- وعند رهن الأصل يكون الفرد قد حصل على قرض جديد مقابل رهنه للأصل الذي قدمه، مما يعني التزامه بسداد قسط إضافي للبنك المقرض[٢].

٥- ثم يتوجه لمزيد من الإنفاق كشراء أصل آخر (كسيارة مثلاً).

فإذا افترضنا أن البنك المركزي رفع سعر الفائدة، فبحسب شروط عقد القرض، فإن البنك المقرض يرفع القسط المترتب على المقترض، مما يؤدي إلى زيادة

(١) الزيادة المعقولة لأسعار العقارات هي ١% سنوياً، على أساس معدل الولادات والبالغين والوفيات وزيادة الدخل القومي.

(٢) في ولاية كليفلاند الأمريكية من أصل كل ٢٠ م ل هناك واحد مفروض عليه رهن.

الالتزام بزيادة الأقساط المسددة. ويتكرر رفع سعر الفائدة من البنك المقرض على المقترض كلما تكرر رفع سعر الفائدة من البنك المركزي مما يؤدي لزيادة الالتزام بزيادة الأقساط المسددة مرة تلو الأخرى.

فإذا افترضنا أن أساس القسط المسدد هو ٧٠٠ دولار وبعد الزيادات أصبح ١٢٠٠ دولار، فإن المقترض قد يتأخر بسداد أقساطه لانخفاض تدفقاته النقدية مما يعني احتمال توقفه عن السداد. مما يترتب على ذلك زيادة الفوائد بسبب التأخير فينتقل من الإعسار إلى العجز ثم الإفلاس.

أما **سلوك المؤسسات المالية** فيكون على التوازي مع سلوك الفرد المقترض ويتلخص بالآتي:

١- يبيع البنك القرض كسندات لمستثمرين[١] ليضاعف إيراداته، حيث يستفيد من فوائد القرض التي يسددها المقترض، وبعد بيعه السندات يحقق دخلاً إضافياً بالعمولات والرسوم.

٢- يستفيد المستثمرون من فوائد السندات التي اشتروها.

٣- يرهن المستثمرون سندا م.

٤- ولإضافة مزيد من الطمأنينة يقومون بالتأمين عليها لدى شركات تأمين ضماناً لدينهم.

٥- ثم سرعان ما يقوم المستثمرون برهن سندا م ليحصلوا على قرض جديد وسيولة جديدة.

٦- بالعودة إلى النتيجة المحتملة لسلوك الأفراد، وهي إفلاسهم واضطرارهم لبيع عقارا م دعماً للسندات.

---

(١) إعادة البيع تصل إلى ثلاثين ضعفاً، الأمر الذي صعب تصحيح الأثر وتوقعه.

٧- فإن زيادة عرض العقارات المعدة للبيع (غالباً ما) يؤدي لانخفاض أسواقها واحتمال دخولها مرحلة الكساد.
٨- إثر ذلك تفقد السندات قيمتها.

أما **سلوك الاقتصاد الكلي** فيتلخص بالآتي:

١- إفلاس البنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار[١].
٢- قبض التأمين من شركات التأمين جراء التأمين على السندات.
٣- إفلاس شركات التأمين.
٤- عندئذ تسعى المصارف لخفض مخاطرها بالإحجام عن الإقراض بعرقلته بشروط تصعب منحه.
٥- الأمر الذي يضغط على سيولة الشركات الصناعية وغيرها لإتمام أعمالها اليومية.
٦- بعد ذلك تظهر بوادر كساد كبير.
٧- فتقوم الحكومات بزيادة سيولة السوق بضخ كميات هائلة لإنعاشه.
٨- لكن الاقتصاد يكون قد بدأ بالترنح تحت ضغط الديون بسبب الاستثمار في الديون.
٩- أخيراً تجد الأسواق نفسها أمام احتمال ا يار اقتصادي عالمي.

أما في حالة **انخفاض أسعار العقارات**: فإذا كان العقار هو الرهن، فقد يلجأ المدين للتوقف عن السداد وترك العقار للبنك ليتصرف به. مما ينتج عنه زيادة في عرض العقارات نتيجة بيعها أو توريقها. وقد ذكر تقرير أعدته المؤسسة الاستشارية (غلوبل إنسايت): أن العدد الكبير في المنازل المعروضة للبيع بالمزاد أثّر

(١) قدرت خسائر صناديق الاستثمار في العالم بأكثر من ٤٠% من قيمتها بسبب فقدان السندات لقيمتها.

على الولايات المتحدة وألحق الضرر بأكبر المؤسسات المالية، وأشار إلى أن هذه الآثار لم تنته بعد.

والنتيجة: نقص سيولة المصارف، وقد توقع التقرير انخفاض قيمة العقارات بالولايات المتحدة بمقدار ١,٢ تريليون دولار في ٢٠٠٨ لأسباب من بينها بيع المنازل بالمزاد بسبب إخفاق المالكين في تسديد القروض، مع احتمال انخفاض أسعار المنازل بمعدل ٧%. وتوقع أيضاً انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في ٢٠٠٨ بنسبة ١,٩% أو ما يمثل ١٦٦ مليار دولار بسبب أزمة الرهن العقاري.

تحليل أسباب الأزمة المالية العالمية

إن أسس الهندسة المالية التقليدية المنبثقة من فلسفة المذهب الاقتصادي الرأسمالي الحر لها الأثر الأكبر فيما حصل، وقد لا يبدو أثر تطبيقات هذه الهندسة المالية التقليدية إلا كفقاعة تظهر هنا وأخرى تظهر هناك، لكن تدحرج كرة الثلج يزيد من حجمها ويصبح أثرها واضحاً، وقد يذهب هذا الأثر بالأساس الفكري للمذهب الاقتصادي.

فما هي هذه الأسس الهدامة والمدمرة؟

أولاً - الربا:

لقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤، وهو ما شكّل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها. وتفاقمت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم.

وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم. وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الأثر المسيء لكن جشع المؤسسات والأفراد أعمى بصير م بتفضيل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية (العالمية).

فمنذ[١] عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (موريس آلي) إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بقيادة "الليبرالية المتوحشة" معتبرا أن الوضع على حافة بركان، ومهدد بالا يار تحت وطأة الأزمة المضاعفة (المديونية والبطالة). واقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين هما:

- تعديل معدل الفائدة إلى حدود الصفر.
- مراجعة معدل الضريبة إلى ما يقارب ٢%.

وهذا ما يتطابق تماماً مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة في النظام الإسلامي.

الربا ضار بالنظام العالمي وفيه استغلال على مستوى الاقتصاد الكلي:

هناك ضرر عام يصيب الاقتصاد ككل، فاتخاذ القرار الاستثماري على أساس مؤشر الأرباح المتوقعة أسلوب أكثر منطقية وواقعية لأن الربح أداة تخصيص رأس المال الحقيقي بينما الفائدة الربوية أداة مضللة وضارة بمصالح الناس. يبين ذلك[٢]:

- توليد تضخم مستمر بسبب زيادة (أي تضخيم) تكاليف الإنتاج[٣]، مم يولّد تغيراً في الثقة التجارية الناشئة عن نظام ائتماني غير مستقر[٤] في المدى الطويل.

(١) بوفيس فانسون، مرجع سابق.

(٢) راجع سلسلة فقه المعاملات، الجزء رقم (١) بعنوان: أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة، للمؤلف.

(3) Leibling, H., U., S., “Corporate Profitability and Capital Formation: Are Rates of Return Sufficient?” Pergamon Policy Studies, NY 1980, p. 70-78

(4) Simon, H., “Economic Policy for a Free Society”, University of Chicago Press, Chicago, 1948, p. 320.

- سوء تخصيص الموارد، لأ ا لا تعير الناحية الاجتماعية أي اهتمام، فتحرم ا تمع من مشروعات ضرورية فتعيق حركة التنمية فيه، وتحصل المشروعات الكبيرة (بحجة ملاء ا) على قروض أكبر وبسعر فائدة أقل، بينما العكس تماماً يحدث بالنسبة للمشروعات المتوسطة والصغيرة والتي قد تكون أكثر فائدة وإنتاجية(١).
- إن قيام المشروع بالتمويل الذاتي لرأسماله والتخطيط الرشيد لاستثمار أرباحه غير الموزعة يفرز نظاماً ماليا قوياً، بينما تنشغل المشاريع التي تلجأ إلى التمويل بالاقتراض إلى تخطيط وجدولة السداد بالدرجة الأولى خوفاً من استحقاقه مما قد يعرض النظام لعدم الاستقرار.
- إن معدل الربح هو المحرك الأساسي للإنتاج والتنمية(٢).
- يميل مستوى الفائدة في قراري الاستهلاك والادخار إلى إبطال تأثير كل منهما على الآخر في المدى الطويل(٣).
- يبدي الاقتصاد عموماً سلوكاً طائشاً(٤) يساير أسعار تذبذب أسعار الفائدة مما يصعب اتخاذ قرارات استثمارية طويلة أجل أو التخطيط بشكل جيد للأعمال، مما يضر بمصالح الأمة في المدى الطويل ويعجل من دورة الكساد وما يليها من بطالة وتضخم وما إلى ذلك. وتميل المصارف إلى خفض نشاطها بالقروض عند تباطؤ الأعمال التجارية لاهتمامها بنوعية القرض وشروط إعادة الدفع وإن أي تدهور عنيف في الاقتصاد سيؤدي إلى أعداد كبيرة من المستقرضين غير

(1) Enzler & Conrad & Johnson, “Public Policy and Capital Formation”, Federal Reserve Bulletin (Oct., 1981), p759.
(2) Miller, J., “A Glimpse at Calculating and Using Return on Investment”, N.A.A. Bulletin, June, 1960, pp. 71-75.
(3) Samuelson, P. A, “Economics”, 7th ed,. McGraw Hill, New York, 1967. p574.
(4) Friedman, M., “The yo-yo U.S. Economy” Newsweek, 15 Feb, 1982. p. 4.

القادرين على خدمة قروضهم وينتج عن ذلك خسارة ائتمانية أساسية في القطاع المصرفي.

الربا ضار بالنظام العالمي وفيه استغلال على مستوى الاقتصاد العالمي:

يهدف إلغاء الفائدة إلى تخليص البشرية من دوامة الحلقة المفرغة التي ي ع فيها كل شيء نحو الخارج ولعل ذلك من دوافع دوامة الدوران، فالبحث عن تعظيم الربح سبب في حرمان البشرية من إنسانيتها، ولا أرى مثالاً أنجع من ذلك سوى ذلك الوحش الذي تنامى وكبر من خلال بحثه عن أفضل مجالات التنمية المادية فاستدمى وتجاوز كل القيم في سبيل تحقيق هدفه من الأرباح المتراكمة. لذلك فإن المستثمرين الذين لم تعد السوق المحلية تتسع لأعمالهم سعوا إلى تدويل إنتاجهم، ودوافعهم لذلك متعددة، ويمكن تصنيف دوافعهم إلى:

- **داخلية،** حيث التناقض بين الضرورات التي تمليها تطور الرأسمالية والمصالح المباشرة لكل شركة أو رأسمالي.
- **خارجية، حيث التناقض** بين **مصالح**:

١- الدولة الأم والدولة المضيفة حول دور الاستثمار المباشر، فالدولة الأم من مصلحتها أن يؤدي الاستثمار إلى تعزيز قدرا ا التجارية والتصديرية لترغيب البلد المضيف في أن يؤدي الاستثمار الأجنبي فيها إلى دعم ميزان مدفوعا ا بالاستعاضة عن الواردات كحد أدنى.

٢- الشركات عابرة القارات والدول المضيفة.

٣- الشركات ذات الوضع الاحتكاري وشبه الاحتكاري وبين الشركات الصغرى.

٤- الشركات الاحتكارية ذا ا.

بيد أن العراقيل التي حالت دون عملية التدويل كمحاولات تنظيم السوق

العالمية بالاستثمار المباشر[1] بديلاً عن التصدير استلزم توفير حرية تجارية وتحرير للمبادلات وصولاً للاحتكار العالمي كقوة محركة، لذلك سعى المستثمرون إلى إلغاء أنظمة الحماية والعمل على توطين فروعهم.

لقد تميزت هذه الأسواق بخصائص عديدة منها: وجود تجارة سلعية تتمتع بحرية الانتقال، وهذه التجارة تؤدي إلى تكوين أسواق مالية موحدة، تتميز بأ ا:

١. تبحث عن فوائض مالية متحررة من جميع الضوابط.
٢. تسيطر على رأس المال المحلي وتمول التوسعات وتتلاعب بالإقراض والاقتراض مستفيدة من فروق أسعار الفوائد بين الدول التي تضم الشركة الأم وتابعا ا، وهذا يمثل شكل من أشكال التلاعب المالي. وتقوم شبكة المصارف الربوية بتأمين الاحتياجات الجارية لحكومات البلاد النامية بفوائد مرتفعة للغاية، حتى أصبحت هذه المصارف قوة اجتذاب لرؤوس الأموال من جميع البلدان لتغطية الاحتياجات الاستثمارية للشركات عابرة القومية. لقد ساعد كل ذلك على إيجاد اختلال تمويلي لدول العالم الثالث مما يزيدهم فقراً ويزيد الدول الغنية غنى فتحيط بالدول الفقيرة وت ع منها خيرا ا شاءت أم أبت نحو الخارج ضمن حلقة مفرغة، حيث يشكل **خطر السيولة** عجز المدين من تسييل دينه وتصفيته في المدى القصير، ويأتي **خطرا التضخم ومعدل الصرف** نتيجة للقروض المقدمة من بنوك الدول المتقدمة إلى الدول النامية حيث تحدد عملة

---

(١) المقصود بالاستثمار المباشر GloCal هو بناء فروع ضمن البلدان الأخـرى، ثم السـعي إلى تحقيـق التكامـل بـين الاستثمارات المنتشرة جغرافياً، وGloCal اختصار لمصطلحي Global عالمي و Local محلي، أي فروع محلية لشركات عالمية للاستفادة من العمالة الرخيصة ومن بعض الإعفاءات التشجيعية وللخلاص من حالات المقاطعة كما حصـل لمقاطعـة البضائع الأمريكية إثر حربي الخليج الأولى والثانية.

القرض في عقد الإقراض بعملات ثابتة كالدولار أو الإسترليني أو اليورو مما يؤدي إلى نتائج غير مرغوب ا لمستديني الدول النامية لأن اقتصاديا ا غالباً ما تعاني تضخماً عالياً وأسعار صرف غير ثابتة.

وبحساب رياضي ينتقل المال كلياً من أناس إلى آخرين كما يذكر الاقتصادي الألماني دكتور شاخت مدير بنك الرايخ الألماني سابقاً في محاضرة له بدمشق عام ١٩٥٣ أنه "بعملية رياضية (غير متناهية) يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل جداً من المرابين. لأن الدائن المرابي يربح دائماً في كل عملية بينما المدين معرض للربح والخسارة، ومن ثم فإن المال كله في النهاية لا بد أن يصير إلى الذي يربح دائما وأن هذه النظرية في طريقها للتحقق الكامل بحيث أن بضعة ألوف سيملكون رؤوس الأموال (المصارف) ويستدين منهم باقي الملاك وأصحاب المصانع والعمال ويصبحون بمثابة أجراء يعملون لحسا م.

إن النظام المصرفي الدولي ينحاز بشدة إلى جانب المقرضين وغالباً ما ينتهي الحال ببعض الدول إلى الوقوع في براثن "عبودية الديون"، فالمقرضين الدوليين لا يقدمون قروضاً إذا لم يستطيعوا الهيمنة على مقترضيهم بغية استعادة قروضهم بصرف النظر عن البؤس الذي ربما يسببه هذا الأمر(١). بينما تتمثل سمة النظام الإسلامي في اقتسام المخاطر بالتساوي بين طرفي العملية الاستثمارية من خلال التزامها قاعدة (الغنم بالغرم) أو القاعدة المستقلة عنها (الخراج بالضمان).

وبتراكم الفوائض النقدية دخلت الأسواق الدولية ضمن دائرة خلق الائتمان بدون ضوابط دون الحاجة لوجود سلع حقيقية كأساس للتجارة، وهذه التجارة

---

(١) مهاتير محمد، كلمة بمناسبة افتتاح مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا، ٢٠٠٢.

تؤدي إلى تكوين أسواق مالية يغلب عليها الائتمان.

ضوابط التعامل في أسواق البورصة

تصنف الشركات في السوق من وجهة النظر الإسلامية إلى ثلاثة أنواع:

١.شركات إسلامية: ينص نظامها الأساسي أ ا تعتمد الأسس الشرعية في عملها وعادة ما يكون لها هيئة شرعية ترعى أعمالها، تدعى بالشركات النقية.

٢.شركات مختلطة: طبيعة عملها مباحة، لكن شا ا بعض المعاملات المحرمة.

٣.شركات محرمة.

ويتوجب للاستثمار في الأسواق المالية إتباع التحليل الأساسي والتحليل الفني كما هو معروف، ولمن أراد الاستثمار فيها بطرق شرعية فيضيف للتحليلين السابقين التحليل الشرعي. لذلك فللمساهمة أو التعامل (الاستثمار والمتاجرة) في أسهم شركات أصل نشاطها حلال، ولكنها تودع أو تقترض بفائدة[(١)]، يراعى ما يلي:

الأصل حرمة المساهمة والتعامل (الاستثمار أو المتاجرة) في أسهم شركات تتعامل أحيانا بالربا أو نحوه من المحرمات مع كون أصل نشاطها مباحاً، ويستثنى من هذا الحكم المساهمة أو التعامل (الاستثمار أو المتاجرة) بالشروط الآتية:

١.أن لا تنص الشركة في نظامها الأساسي أن من أهدافها التعامل بالربا، أو التعامل بالمحرمات كالخنازير ونحوه.

٢.ألا يبلغ إجمالي المبلغ المقترض بالربا، سواء أكان قرضاً طويل الأجل أم قرضاً قصير الأجل، ٣٠% من القيمة السوقية (Market Cap.) موع أسهم الشركة علماً بأن الاقتراض بالربا حرام مهما كان مبلغه.

٣.ألا يبلغ إجمالي المودع بالربا، سواء أكنت مدة الإيداع قصيرة أو متوسطة أو

---

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي (٢١)

طويلة ٣٠% من القيمة السوقية (Market Cap.) مجموع أسهم الشركة علماً بأن الإيداع بالربا حرام مهما كان مبلغه.

٤. أن لا يتجاوز مقدار الإيراد الناتج من عنصر محرم نسبة ٥% من إجمالي إيرادات الشركة، سواء أكان هذا الإيراد ناتجاً عن ممارسة نشاط محرم أم عن تملك لمحرم. وإذا لم يتم الإفصاح عن بعض الإيرادات فيجتهد في معرفتها ويراعى جانب الاحتياط. ويرجع في تحديد هذه النسب إلى آخر ميزانية أو مركز مالي مدقق.

٥. يجب التخلص مما يخص السهم من الإيراد المحرم الذي خالط عوائد تلك الشركات وفقاً لما يأتي:

- يجب التخلص من الإيراد المحرم- سواء أكان ناتجاً من النشاط أو التملك المحرم، أم من الفوائد- على من كان مالكاً للأسهم سواء أكان مستثمراً أم متاجراً حين نهاية الفترة المالية، ولو وجب الأداء عند صدور القوائم المالية النهائية، سواء أكانت ربعية أم سنوية أم غيرها. وعليه فلا يلزم من باع الأسهم قبل نهاية الفترة المالية التخلص.
- محل التخلص هو ما يخص السهم من الإيراد المحرم، سواء أوزعت أرباح أم لم توزع، وسواء أربحت الشركة أم خسرت.
- لا يلزم الوسيط أو الوكيل أو المدير التخلص من جزء من عمولته أو أجرته؛ التي هي حق لهم نظير ما قاموا به من عمل.
- يتم التوصل إلى ما يجب على المتعامل التخلص منه بقسمة مجموع الإيراد المحرم للشركة المتعامل في أسهمها على عدد أسهم تلك الشركة، فيخرج ما يخص كل سهم ثم يضرب الناتج في عدد الأسهم المملوكة لذلك المتعامل- فرداً كان

أو مؤسسة أو صندوقاً أو غير ذلك- وما نتج فهو مقدار ما يجب التخلص منه.

- لا يجوز الانتفاع بالعنصر المحرم- الواجب التخلص منه- بأي وجه من وجوه الانتفاع ولا التحايل على ذلك بأي طريق كان ولو بدفع الضرائب.
- تقع مسؤولية التخلص من الإيراد المحرم لصالح وجوه الخير على المؤسسة في حال تعاملها لنفسها أو في حال إدار ا، أما في حالة وساطتها فعليها أن تخبر المتعامل بآلية التخلص من العنصر المحرم حتى يقوم ا بنفسه، وللمؤسسة أن تقدم هذه الخدمة بأجر أو دون أجر لمن يرغب من المتعاملين.

٦. تطبق المؤسسة الضوابط المذكورة سواء أقامت بنفسها بذلك أم بواسطة غيرها، وسواء أكان التعامل لها أم لغيرها على سبيل التوسط أو الإدارة للأموال كالصناديق أو على سبيل الوكالة عن الغير.

٧. يجب استمرار مراعاة هذه الضوابط طوال فترة الإسهام أو التعامل، فإذا اختلت الضوابط وجب الخروج من هذا الاستثمار.

٨. لا يجوز شراء الأسهم بقرض ربوي من السمسار أو غيره (بيع الهامش MARGIN) كما لا يجوز رهن السهم لذلك القرض.

٩. لا يجوز بيع أسهم لا يملكها البائع (البيع القصير SHORT SALE)، ولا أثر لتلقي وعد من السمسار بإقراضه إياها في موعد التسلم.

١٠. يجوز لمشتري السهم أن يتصرف فيه بالبيع ونحوه إلى طرف آخر بعد تمام عملية البيع وانتقال الضمان إليه ولو لم يتم التسجيل النهائي له (SETTLEMENT).

١١. يجوز للجهات الرسمية المختصة تنظيم تداول الأسهم بألا يتم إلا بواسطة سماسرة مخصوصين ومرخص لهم بذلك العمل، لتحقيق مصالح مشروعة.

١٢. لا يجوز إقراض أسهم الشركات.

١٣. يجوز رهن الأسهم المباحة شرعاً، ولا فرق في ذلك بين أن تكون موجودات الشركة نقوداً أو أعياناً أو ديوناً؛ أو مشتملة على النقود والأعيان والديون، سواء أكان فيها صنف غالب، أم لم يكن. مع مراعاة شروط بيع الأسهم عند التسييل.

١٤. لا يجوز السلم في الأسهم.

١٥. لا يجوز إبرام عقود المستقبليات (Futures) على الأسهم.

١٦. لا يجوز إبرام عقود الاختيارات (Options) على الأسهم.

١٧. لا يجوز إبرام عقود المبادلات المؤقتة (Swaps) على الأسهم أو عوائدها.

١٨. لا يجوز إجارة الأسهم سواء أكان لرهنها أم لغرض بيع المستأجر لها وإعادة مثلها كما يجري في أسواق البورصات، أم لقبض أرباحها، أم لإظهار قوة المركز المالي للمستأجر أم لغير ذلك.

١٩. تجوز إعارة الأسهم لغرض رهنها أو بقصد منح أرباحها للمستعير كما يجري عليه العمل في أسواق البورصات. وليس للمستعير بيعها إلا عند تنفيذ الرهن.

وما ميز أزمة السوق الأمريكي سوءاً شيوع الإقراض اللصوصي الذي تمارسه مكاتب الرهن والسمسرة وفي ذلك تضاف جريمة السرقة والخداع إلى الربا. فقد نشرت الصحف الأمريكية قصصاً كثيرة، خلاصتها أن الوسيط يأخذ سند ملكية البيت عند إعطاء القرض وبعد فترة قصيرة تجد العائلة أن لا بيت عندها وليس أمامها سوى الشارع.

كما ذكرت صحيفة (نيويورك ديلي نيوز) أن أكثر من مئة ألف جندي أمريكي (بما فيهم الجنود العائدون من العراق) قد جرى توريطهم بديون طويلة

المدى لقاء حصولهم على أموال نقداً على المدى القصير من محلات تسمى قروض يوم الراتب وبنسبة فوائد كبيرة جداً، فيقدم الجنود ذوي الرواتب المنخفضة صكوك رواتبهم كضمان لتسديد هذه الفوائد العالية على القروض ذات الأجل القصير.

إن الحل في الاقتصاد الإسلامي لقضية الربا المتراكم بين الأفراد والمؤسسات والدول هو قوله تعالى: (فَإِن لم تفْعلُواْ فَأْذَنواْ بِحربٍ من اللّه ورسوله وإِن تبتم فَلَكُم رؤوس أَموالكُم لاَ تظْلمونَ ولاَ تظْلَمونَ) [البقرة:٢٧٩]، لذلك فإن الربا يجب أن يلغى وأن يكتفى برأس المال، لا أن تخفض نسبه كما تفعل المؤسسات المالية حالياً.

ثانياً - فلسفة التوسع بالدين

توريق الديون Securitization وتسييلها بالبيع أمر مألوف في الاقتصاد التقليدي ومن ذلك حسم السندات والكمبيالات. لكن الأمر توسع على الصعيد المصرفي الدولي وصيرته مصارف الولايات المتحدة ظاهرة في ـاية الثمانيات سمي: "بجنون الثمانينات" بسبب تكالب المصارف على توريق ديو ا(١). وهذا ما يفسر انعكاس الفشل المالي في السوق الأمريكية على السوق الأوربية بشكل مباشر.

يهدف التوريق إلى تحويل قروض الدول والمشروعات إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كأداة مصرفية تؤمن السيولة وتوسع الائتمان.

فعند زيادة رأس مال بنك لغرض أو لآخر أو حين يحتاج لسيولة نقدية فأمامه ثلاثة حلول:

---

(١) تقدر حصة الفرد الأمريكي من الدين ٢٧,٤٣٩ دولاراً.

١- طرح أسهم لزيادة رأس مال الاكتتاب العام، وعيب هذه الطريقة أ ا تؤدي لإدخال مساهمين جدد يقاسمون المساهمين القدامى بالأرباح.
٢- الاقتراض من بنوك أخرى، وعيب هذه الطريقة هو تحمل فوائد مصرفية مرتفعة أو التعرض لآجال سداد قصيرة.
٣- طرح سندات مديونية للاكتتاب العام وهو ما يسمى قرضا جماعيا مقابل فائدة ثابتة ولآجال طويلة. وعيب هذه الطريقة أ ا تمنح الدائنين حق الامتياز أو الرهن على بعض ممتلكات البنك المورق.

يعول الدائنون على رهون المصرف مقابل الوفاء بديو م، فإذا تعرض المصرف لاضطراب يخل بمركزه المالي أو يضطره للإفلاس، فإن الوفاء بقيمة السندات يصبح معرضاً لخطر العجز عن الوفاء أو عن التأخر به.

مراحل طرح سندات المديونية للاكتتاب:

- يبيع المصرف المضطر أصوله المضمونة Secured Assets بسعر مخفض لمنشأة متخصصة (غالباً ما) تكون بصورة بنك متخصص يطلق عليه (Special Purpose Vehicle (SPV الذي يشتري أصول المصارف الراغبة بتوريق ديو ا ليقيها شبح تعرضها للإفلاس بدعمها ائتمانيا. وتدخل الأصول بذلك في ذمة المصرف المتخصص ويبتعد المصرف المتورق عن مخاطر الإفلاس.
- تحول الأصول المرهونة إلى سندات مديونية مضمونة بحقوق رهن أو ملكية لدى البنك الذي يكون دائنا ا موعة من المدنيين الذين يكونون غالباً مقترضين فتنتقل سندات المديونية بضمانا ا لـ (SPV).
- تصدر الـ SPV (المصدر Issue) أوراقا مالية (تكون غالباً سندات بعلاوة إصدار) بقيمة تعادل قيمة الديون محل التوريق Leveraged Buyout

LBO)) بغية الحصول على سيولة نقدية تمكنها من شراء سندات المديونية.

- غالباً ما تلجأ الـ SPV للقروض المصرفية البسيطة لتمويل شراء السندات مع مراعاة أن تكون مواعيد وفاء المدينين بقيمة السندات وفوائدها قبل أو عند حلول آجال الوفاء بقيمة القرض المصرفي (ما يهم مشتري الأوراق المالية عائدها من الفوائد).

- يمكن للبنك المتورق The Originator زيادة قدرته التحويلية من خلال سندات مديونياته قبل حلول تاريخ استحقاقها بتكلفة منخفضة عن طريق ما تصدره (SPV) من أوراق مالية موفراً مصاريف الإصدار وما يرتبط بذلك من ترويج واكتتاب فيما لو أصدرها بنفسه.

وقد قدر اتحاد البورصات الدولي حجم التداول المذهل في سوق إصدارات الأسهم بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٢ بحوالي ١,٣ تريليون دولار!

بطاقات الائتمان

هي بطاقات تصدرها المؤسسات المالية لعملائها للحصول على قرض ولدفع أثمان المشتريات والخدمات. لذلك تصب هذه البطاقات في زاوية خلق الائتمان بشكل ربوي خاصة فيما إذا تأخر المدين عن سداد ما سحبه.

وقد أثبتت الوقائع أن الشعب الأمريكي مدين لبطاقات الائتمان، حيث يقضي أغلب الناس أوقا م في جدولة ديو م بين بطاقات الائتمان المختلفة والمسحوبة من مصارف عديدة.

يقول (قس كنيسة مونت كارمل): من الصعب خدمة الرب والبطاقة

الائتمانية في آن واحد، لذلك قررنا التخلص من هذه البطاقات لنعيش حياتنا"[١].

ويضيف (روبرت مانينغ) قائلاً: "إن (ديمقراطية القروض) تؤدي إلى ديمقراطية التبعية فكل هذه الإعلانات في التلفزيون تروج للمزيد من أساليب الحصول على القروض، ثمة دعوة مالية من ورائها مؤسساتنا الرسمية وهي أقوى من المسؤولين السياسيين"[٢].

أما تسويق هذه البطاقات فقد وصل إلى المنح ا اني كما يقول (روبرت مانينغ)، والأنكى من ذلك أن مسوقها إذا سئل عن ماهية نسبة الفائدة؟ يقول وبصراحة لا أستطيع أن أجاوب.

والمؤسف بأن المصالح (البرغماتية) هي التي تسيطر على كل شيء، فالمصارف أقنعت الكونغرس الأمريكي بتخفيض القوانين التجارية لتمتين صناعة بطاقات الائتمان وتعزيزها.

يقول المحامي (رونالد سلفرمان) وهو أستاذ قانون جامعة هوفسترا: "أنا لا أكلف نفسي عناء قراءة معظم الأوراق عندما تصلني من شركة بطاقة الائتمان، ومعظم الناس يجدون صعوبة في فهم كميات الأوراق التي تنهال عليهم من شركات بطاقات الائتمان، فهي صفحات عديدة لا يقل عددها عن خمس عشرة ورقة مطبوعة بحروف صغيرة"[٣].

ويقدر إنفاق أكبر عشر شركات بطاقات ائتمان على التسويق الدعائي في عام

---

(١) القس (فيرني روسل) قس كنيسة مونت كارمل، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، برنامج بث على قناة الجزيرة الفضائية

(٢) روبرت مانينغ، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، مرجع سابق.

(٣) رونالد سلفرمان، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، مرجع سابق.

٢٠٠٥ أكثر من ملياري دولار. ويقول المحامي (تشارلز جونتيكا) وهو محامي إشهار الإفلاس: "الناس يفعلون ما يشاهدونه في هذه الإعلانات وقد تم إعدادها بطرق علمية تؤثر على العقل الوطني"[١]. والجدير ذكره بأن الإعلانات التي تدعو لعدم استخدام بطاقات الائتمان أو التي تقول سدد خلال ثلاثين يوماً وإلا ستدفع فوائد باهظة فإ ا غير موجودة.

وهذا كله تغرير وتدليس بالناس.

التسهيلات الائتمانية:

هي خدمات مصرفية ملحقة بالحسابات الجارية، يمنح المصرف بموجبها صاحب الحساب رصيداً بحدود معينة يستطيع سحبه مقابل فائدة محددة. لذلك أصبحت قرضاً من المصرف لصاحب الحساب بربا. ولقد بلغت خسارة البورصة السعودية في عام ٢٠٠٦ أكثر من /٣٢٠/ مليار دولار معظمها (أكثر من ٥٢%) كان مغطى بموجب تسهيلات ائتمانية.

وخلاصة القول، أن اقتصاد يقوم أكثر من ثلثه على الاستهلاك يعني اتجاهه بلا شك نحو الا يار، لأن الاستهلاك المتزايد ليس إلا وقوداً يبقي المحرك مستمراً.

لقد بلغت الديون الوطنية الأمريكية عام ٢٠٠٥ ثمانية ترليون ومئة وتسعة وسبعين ملياراً ومئة وخمسة وستين مليوناً ومئتين وسبعة وستين ألفاً وستمئة وستة وعشرين دولاراً واثنين وأربعين سنتاً، ولو قسمنا سكان الولايات المتحدة فإن حصة الفرد الواحد من الديون تكون: سبعة وعشرين ألفاً وأربعمئة وتسعة وثلاثين دولاراً وثمانية وأربعين سنتاً. وهذا الدين يزداد بمعدل مليارين وثلاثة وثمانين مليون دولار لكل يوم!

---

(١) تشارلز جونتيكا، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، مرجع سابق.

ويصف المحلل والمؤرخ المالي (مايكل هيودسون) ذلك بأنه[1]: (تغير الأمة)، فقد صارت الولايات المتحدة أمة تشتري الأشياء بعد أن كانت تصنعها، وصار اقتصادها يقوم على الاستهلاك بدلاً من الإنتاج، فحل على إثر ذلك المركز التجاري محل المصنع كمحرك للاقتصاد الأمريكي. لذلك فالناس لا تدرك أن الـ اع الاقتصادي الجديد في ا تمع هو نزاع بين الدائنين والمدينين.

فقه المداينات

يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى الحد من الدين وضبطه في حدوده الدنيا. وقد تناولت أطول آية في القرآن الكريم [سورة البقرة: ٢٨٢] آلية التسجيل وكتابة الديون فسميت آية المداينة أو آية المكاتبة وقد بينت الآية الكريمة: الدين، مقدار الدين، أجل الدين، كاتب الدين، العدالة في الكتابة، من يملل هو المدين وكأنه يقر بما عليه دون إكراه، المبلغ كما هو دون بخس في القيمة، الشهود وهم شهود عدول وفيها تشديد واضح للإثبات والموضوعية، الحياد حتى لا تتشوه الصورة العادلة. وبذلك يمكن ضمان العلاقة بين المدين والدائن حيث لا تخلو معاملة وخاصة التجارية منها من علاقة مديونية.

ويشكل ضمان الحقوق واستقرار هذه العلاقة توسعة على الناس في معاملا م مما يحقق نشاطا اقتصاديا يساعد في بسط الرخاء بين الناس.

وقد تناول فقه المداينات من الفقه الإسلامي أحكام القروض وأثمان البيع الآجل، وبيع السلم، والرهن، والحوالة، وسداد الديون، والحسم النقدي .. الخ ونظم معاملا ا بضوابط محكمة. فالشرع الإسلامي رعى العلاقة بين المدين والدائن وحثّ المدين على قضاء دينه بأحسن مما كان، دون شرط مسبق، كقوله

(١) مايكل هيودسون، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، مرجع سابق.

صلى الله عليه وسلم 'خيركم أحسنكم قضاء'[1]، وقوله صلى الله عليه وسلم : 'رحم الله عبدا سمحا إذا باع سمحا إذا اشترى سمحا إذا اقتضى'[2].

وطلب الله تعالى من الدائن إمهال المدين المعسر (وإن كَانَ ذُو عسرة فَنظرةٌ إِلَى ميسرة وأَن تصدقُواْ خير لكُم إِن كُنتم تعلَمونَ) [البقرة:٢٨٠]. فاستعمل القرآن الكريم كلمة التصدق عوضا عن كلمة الديون المشكوك فيها أو الديون المعدومة حفاظا على شعور المدين ولإبقاء العلاقة بينهما ضمن الإطار الاجتماعي.

حث صلى الله عليه وسلم على الحط من الدين تجاه من كان لا ينتظر يساره، فقال:

- "من أنظر معسرا أو وضع له أظله الله في ظله"[3].
- "من يسر على معسر في الدنيا يسر الله عليه في الدنيا والآخرة"[4].
- "من سره أن ينجيه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه"[5].

من طرف آخر هناك تشديد على حرمة الدين وضرورة إيفائه:

- "من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله"[6].
- "يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين"[7].

---

(١) صحيح البخاري: ٢١٨٣
(٢) صحيح البخاري: ١١٢٩٧
(٣) صحيح البخاري: ٢٥٤١.
(٤) صحيح مسلم: ٢٦٩٩.
(٥) صحيح مسلم.
(٦) صحيح البخاري.
(٧) صحيح مسلم.

- تعوذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين في دعائه المأثور "اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين"(١).

أما النتائج الاجتماعية التي حذّر منها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإغراق في الدين فهي قوله: "إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف"(٢).

فإذا انتشر المطل وعدم الدفع فإن الحياة الاقتصادية ستتخلخل وسوف يحجم الناس عن البيع بالدين مما يضيق عليهم في معاملا م أي أنه سيؤدي لاضطرابات في السوق، فضلاً عن انتشار ذلك بصورة أكبر وتوقف الناس عن السداد والوقوع بأزمات ائتمانية شاملة كما هو الحال حالياً.

وقد دعا صلى الله عليه وسلم لنصرة الحق ووجه كلامه للأمة كلها بقوله: "لا قدست أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه غير متعتع"(٣). والمتعتع هو الذي أتعبه كثرة تردده ومطله.

وقد طلب الغزالي من المدين أن يمشي لصاحب الدين ويعطيه حقه "من الإحسان فيه حسن القضاء وذلك بأن يمشي إلى صاحب الحق و لا يكلفه أن يمشي إليه يتقاضاه" فهذا من أدب الدين ورده لدرجة إيمانية أعلى وهي الإحسان.

وقد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم للدائن لما له من فضل في التوسعة قائلا 'كان الله مع الدائن'(٤).

وقد أوجز علي بن أبي طالب رضي الله عنه بشعره واصفا مخاطر الإنفاق

---

(١) جزء من حديث، رواه النسائي.

(٢) صحيح البخاري: ٧٩٨.

(٣) أخرجه الطبراني.

(٤) سنن ابن ماجه: ٢٤٠٠

الاستهلاكي الممول من الاقتراض بقوله[1]:

إذا شـئت أن تستقرض المال منفقا على شهوات النفس في زمن العمر
فسل نفسك الإنفاق من كـ صبرها عليك وإنظارا إلى زمن اليسـ ـر
فإن سـمحت كنت الغني وإن أبت فكل منوع بعدها واسـ ـع العذر

تلك هي ثقافة ا تمع الإسلامي تجاه الديون وقد أفردت بازل ıı عنصراً خاصاً أسمته المخاطر الائتمانية وأعطته أهمية كبيرة. وبإشاعة الإسلام بين أفراده هذه الثقافة فإن مخاطر السوق الائتمانية ستكون محدودة جداً لانضباط السوق بثقافة الأفراد كما تقدم في مبدأ الالتزام.

من جهة أخرى فإن سهم الغارمين هو أحد مصارف الزكاة يمثل تمويلاً عاماً لمن غَرم في دينه. ويمثل هذا السهم ضماناً اجتماعياً لبيئة الائتمان لأن الزكاة هي مساهمة مالية اجتماعية.

إن ضخ الحكومات لأموال باتجاه مساعدة المؤسسات المتعثرة إنما هي مساعدة للقوي الذي أخطأ في تصرفاته وتمادى ا وهذا ما أُتخذ كحلٍ تجاه الأزمة المالية العالمية الحالية. بينما يوجه سهم الغارمين إلى مساعدة الطرف الضعيف في سداد دينه على مدار العام لأن سهم الغارمين أحد مصارف الزكاة التي حددها رب العالمين بقوله (إنما الصدقَات للْفُقَراء والْمساكينِ والْعاملين علَيها والْمؤلفَة قُلُوبهم وفي الرقَابِ والْغارِمين وفي سبِيلِ اللّه وابنِ السبِيلِ فَرِيضةً من اللّه واللّه عليم حكيم) [التوبة:٦٠].
إن النتيجة النهائية في حالة المعالجة الإسلامية هي معالجة الأزمة من أصلها باستمرار. لذلك فنحن أمام حلين متعاكسين، الأول من الأعلى إلى الأسفل، والثاني من الأسفل إلى الأعلى.

---

(١) ديوان الإمام علي، دار كرم بدمشق، ص ٣٨.

ويضاف لضوابط الاستثمار التي ذكرناه سابقاً في أسواق البورصات، الضوابط المتعلقة بالديون وحجمها[1]، وهي:

١.لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجودا ا نقوداً فقط، سواء في فترة الاكتتاب، أو بعد ذلك قبل أن تزاول الشركة نشاطها أو عند التصفية إلا بالقيمة الاسمية وبشرط التقابض.

٢.لا يجوز تداول أسهم الشركات إذا كانت موجودا ا ديوناً فقط إلا بمراعاة أحكام التصرف في الديون.

٣.إذا كانت موجودات الشركات مشتملة على أعيان ومنافع ونقود وديون فيختلف حكم تداول أسهمها بحسب الأصل المتبوع وهو غرض الشركة ونشاطها المعمول به، فإذا كان غرضها ونشاطها التعامل في الأعيان والمنافع والحقوق فإن تداول أسهمها جائز دون مراعاة أحكام الصرف أو التصرف في الديون شريطة ألا تقل القيمة السوقية للأعيان والمنافع والحقوق عن نسبة ٣٠% من إجمالي موجودات الشركة الشاملة للأعيان والمنافع والحقوق والسيولة النقدية وما في حكمها (أي ديون الشركة على الغير وحسابا ا الجارية لدى الغير والسندات التي تملكها وتمثل ديوناً). بصرف النظر عن مقدار السيولة النقدية والديون لكو ا حينئذ تابعة. ويشترط ألا يتخذ ذلك كذريعة لتصكيك الديون وتداولها بضم جزء من الأعيان والمنافع إلى الديون حيلة لتصكيك الدين.

٤.أما إذا كان غرض الشركة ونشاطها المعمول به هو التعامل في الذهب أو الفضة أو العملات (الصرافة) فإنه يجب لتداول أسهمها مراعاة أحكام الصرف وإذا كان غرض الشركة ونشاطها المعمول به هو التعامل في الديون

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي (٢١)

(التسهيلات) فإنه يجب لتداول أسهمها مراعاة أحكام الديون.

إن الضوابط السابق ذكرها تساعد في خفض المخاطر من خلال تعزيز أداء محفظة الاستثمار لأنه يؤدي إلى اختيار شركات عالية الجودة وذات حسابات أفضل كاختيار الشركات التي لا تحوي مراكزها المالية على أكثر من ٣٣% من النقد والأوراق المالية. وجدير بالذكر أن الصناديق الإسلامية US Value, Yoro and Japan تفوقت على غيرها من خلال معايير الاستثمار الإسلامية بعد أزمة ١١ أيلول ٢٠٠١ وكانت النتائج كما يلي:

- أولاً: في حالة صندوق US value في سنة ٢٠٠٢ كانت خسارة المحفظة ذات التوجه الإسلامي محدودة جداً بالمقارنة مع الخسارة الكبيرة بنسبة ١١% التي منيت ا المحفظة التقليدية.
- ثانياً: الصندوق الأوروبي في سنة ٢٠٠٣ بعد الاختيار الانتقائي للأسهم مع التدقيق الصارم على القطاع ساعد ذلك الصناديق الإسلامية على التفوق على الصناديق التقليدية.
- ثالثاً: الصندوق الياباني في سنة ٢٠٠٢ وخلال ظروف قاسية جداً في الصندوق اليابانية تبين أن المحافظ ذات الطبيعة الإسلامية تمكنت من المحافظة على رأسمال المال بشكل أفضل من المحافظ التقليدية.

ثالثاً - تداول الرهن:

إن التصرف بالرهن بيعاً وشراءً أدى إلى مزيد من التوسع في الدين، ويلاحظ من وصفنا للأزمة المالية العالمية كيف قام الأفراد والمؤسسات بالاقتراض والشراء دينا ثم يرهنون ما اشتروه للحصول على مزيد من السيولة، بينما يقوم مسترهن الأصل ببيعه كسندات دين، وهكذا. مما ينشأ عنه سلسلة مديونية غير متناهية وهذا ما حصل على

مستوى السوق العالمي، حيث بلغ حجم سوق التوريق ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٩٤ في الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوربية بمبلغ مماثل.

الضوابط الإسلامية للرهن

كل ما جاز بيعه جاز رهنه ومن ذلك العقارات، فطالما جاز بيعها جاز رهنها، والرهن هو حبس الشيء، لذلك هو أداة من أدوات توثيق الدين وقد شرع الإسلام الرهن لضمان حق الدائن قال تعالى: (وَإِن كُنتم علَى سفَرٍ ولَم تجِدواْ كَاتباً فَرِهانٌ مقْبوضةٌ فَإِنْ أَمن بعضكُم بعضاً فَلْيؤد الذي اؤتمن أَمانته ولْيتقِ اللّه ربه ولاَ تكْتمواْ الشهادةَ ومن يكْتمها فَإِنه آثم قَلْبه واللّه بِما تعملُونَ عليم) [البقرة:٢٨٣]. وكذلك بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم به، فعن عائشة رضي الله عنها: "أن النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاما ورهنه درعه"[١].

لكن إساءة استخدام الرهن يفضي إلى الربا المحرم، فما هي ضوابط الرهن؟

عرف ابن عابدين[٢] الرهن: (بأنه حبس الشيء لأن الحابس هو المر ن) وعد محاسن الرهن كالآتي:

- من جهة كل من الدائن والمدين بقوله: (النظر لجانب الدائن بأمن حقه عن التوى (التلف).
- ولجانب المدين بتقليل خصام الدائن له وبقدرته على الوفاء منه إذا عجز).

وتطرق لهلاك الرهن وهو تحت يد المر ن: (إذا رهن فروا قيمته أربعون درهماً بعشرة دراهم فأكله السوس فصار قيمته عشرة فإنه يفتكه بدرهمين ونصف، لأن الهالك ثلاثة أرباع الرهن فيسقط من الدين بقدره)[٣]، أما إذا هلك الرهن: (في يد

---

(١) رواه البخاري ومسلم
(٢) الرافعي، مرجع سابق، ج ٥ ص ٣٠٧.
(٣) الرافعي، مرجع سابق، ج ٥ ص ٣٠٩.

المر ن فينظر إلى قيمته يوم القبض وإلى الدين، فإن كانت قيمته مثل الدين سقط الدين لاكه).

ولا يحق للمر ن له أن يستفيد من الرهن وهو في حيازته (لا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه وإن أذن له الراهن لأنه أذن له في الربا لأنه يستوفي دينه كاملاً فتبقى له المنفعة فضلا (زيادة) فيكون رباً. فلو استقرض دراهم وسلّم حماره (وسائل نقل وانتقال) إلى المُقْرِض ليستعمله إلى شهرين حتى يوفيه دينه أو داره ليسكنها فهو بم لة الإجارة الفاسدة إن استعمله فعليه أجر مثله ولا يكون رهنا)[1]. وهذا ما بينه صلى الله عليه وسلم أن ما يستفاد من الرهن وهو في حيازة المر ن له إنما يعود للراهن أي لصاحب الرهن: (الرهن يركب بنفقته إذا كان مرهوناً، ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهوناً، وعلى الذي يركب ويشرب النفقة)[2].

والرهن يفَك حبسه بقضاء كامل الدين: (إن حكم الرهن الحبس الدائم حتى يقبض دينه ولا يكلف من قضى بعض دينه أو أبرأ بعضه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الدين أو يبرئها اعتباراً بحبس المبيع)[3].

كما أوضح صلى الله عليه وسلم أن 'الرهن لا يغلق'[4]. وفسر مالك ﵁ ذلك بقوله: (أن يرهن الرجلُ عند الرجل بالشيء، وفي الرهن فضل عما رهن به فيقول الراهن للمر ن: إن جئتك بحقك إلى أجل يسميه له حالاً فالرهن لك بما رهن فيه،

---

(١) الرافعي، مرجع سابق، ج ٥ ص ٣١٠.

(٢) صحيح البخاري: ٢٣٢٩

(٣) الرافعي، مرجع سابق، ج ٥ ص ٣١٢.

(٤) سنن ابن ماجه: ٢٤٣٢

وهذا لا يصلح و لا يحل)[1].

إن الكتابة والشهادة والكفالة والرهن هي عقود توثيق غير مستقلة بذا ا، أي تأتي تابعة لعقد البيع أو القرض ونحو ذلك، فالدائن يطلب من المدين أن يرهن عنده عيناً ليضمن ماله، فإذا عجز المدين عن الوفاء بالدين حق للدائن بيع الشيء المرهون واستيفاء دينه منه.

لكن إذا اشتراط صاحب الرهن عمولات أو فوائد أو منافع مقابل رهن فهذا ربا غير جائز، لأن كل قرض جر نفعاً فهو ربا.

ويشترط في المرهون أن يكون مالاً متقوماً يجوز تملكه وبيعه. وأن يبقى الرهن على ملك الراهن (المدين) ما دام مرهوناً. ولا يحق للدائن المر ن أن يتملك المرهون مقابل دينه إلا إذا وافق المدين على بيعه إياه والمقاصة بين ثمنه ومقدار الدين. أما الانتفاع بالرهن فيجوز للراهن أن ينتفع بالمرهون بإذن المر ن، ولا يجوز للمر ن الانتفاع بالرهن مطلقاً ولو بإذن الراهن.

وفي حال هلاك الرهن فلا يؤثر ذلك على بقاء الدين في الذمة. وإذا هلك من غير تعدي أو تقصير من المر ن أو الطرف الثالث المؤتمن على الرهن فلا ضمان عليهما. أما إذا هلك بتعدي وتقصير من أحدهما فإنه يكون مضموناً عليه، ويبقى الدين ويحق للطرفين المقاصة بينه وبين قيمة المرهون الهالك[2].

وفي هذا ا ال، فإن اقتصار المصارف الإسلامية على أدوات محدودة كالمرابحة للآمر بالشراء يجعل التمويل الإسلامي في قرب شديد وملاصق للتمويل الربوي. وسيرافقه توسع في حجم الرهون كلما توسع هذا النوع من البيوع لأنه يصب في

---

(١) موطأ مالك: ١٢١٧

(٢) المعيار الشرعي /٥/

فلسفة التمويل الربوي بشكل كبير. ويزيد من هذا التوجه استخدام المؤسسات المالية الإسلامية نفس العمالة التي تربت ونشأت في مؤسسات التمويل الربوي، حيث تنقل معها ما شبت عليه فتسيء للتمويل الإسلامي بشكل أو بآخر. ومن جهة أخرى فإن وضع إشارة الرهن وفكها تستلزم تحمل نفقات ليست بالقليلة فهي تصل في سورية إلى ٢٢ بالألف فالرهن الذي قيمته ١٠ مليون ليرة يكلف ٢٢٠,٠٠٠ ل.س وهذه تضاف إلى تكلفة التمويل فتزيد من أعبائه.

لذلك يمنع شرعاً التصرف بالرهن إلا بالضوابط التي ذكرناها.

رابعاً – إشهار الإفلاس:

إن قانون إشهار الإفلاس الذي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية هو الطريقة الأسهل للقضاء على أية مطالب قانونية، وهو بمثابة ممحاة تمحو كافة العقود للمؤسسات لكنه يجعل من الصعب شطب ديون الشخص الذي أشهر إفلاسه الشخصي. وعليه، إذا أصبحت قوانين إشهار الإفلاس أكثر صعوبة فإن المصارف ستجد نفسها فجأة تمتلك قصورا وبيوتا وأشياء أخرى كثيرة لا تريدها حقاً، وستواجه مشاكل عديدة للتخلص منها[١].

لقد أشهر أكثر من مليوني أمريكي إفلاسهم عام ٢٠٠٥ ومنهم منتج الأفلام (جو سوجر) الذي قال: "إشهار الإفلاس مصطلح لم أكن أعرفه إلى أن شاهدت قناة (سي سباي التلفزيونية)"[٢].

والغريب أن القانون قد استبعد بشكل محدد الفيضانات كسبب لإشهار الإفلاس. وفي هذا تضييق شديد على الناس، فالأصح أن يشدد القانون على التوسع في الدين

---

(١) ستيف بارنت، مدير تنفيذي سابق لبطاقات الائتمان، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، مرجع سابق.

(٢) جو سوجر، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، مرجع سابق

لأنه السبب، أما الإفلاس فهو نتيجة، فما الفائدة من توريط الناس ثم حصرهم في الزاوية إلا استعبادهم؟ ودليل ذلك ما ذكرته عضو الكونغرس الأمريكي (شيلا جاكسون لي): "أنفقت المصارف ستة وثلاثين مليون دولار لإصدار قانون إشهار الإفلاس، وأضافت شركات بطاقات الائتمان ثلاثة عشر مليون دولار أخرى، وبعدها أضافت جمعيات رجال الأعمال مئة مليون دولار أخرى. وأصبح ا موع مئة وأربعة وخمسين مليون دولار فقط لإصدار القانون"[1].

أما المُفلس في الاقتصاد الإسلامي فهو الذي لم يبق معه شيء يفي به ديونه. وقد ضمن له الشرع حصانة تستر كرامته الإنسانية فابن عبد العزيز رضي الله عنه كان (لا يبيع خادم الرجل ولا مسكنه في الدين)[2]. بل إن أكثر الفقهاء وخاصة الشافعية ذكروا أن القاضي يبقي للمفلس ما يكفيه سكناً وطعاماً بما يليق بحاله من باب ارحموا عزيز قوم ذلّ.

أما الذي خسر دينه مع المفلس فلا يتم تقسيم ما لدى المدين المفلس بين دائنيه قسمة الغرماء دون أي نظرة اجتماعية لصاحب الحق الذي وجد بضاعته بعينها عند ذلك المدين. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : 'أيما امرئ أفلس ووجد رجلٌ سلعته عنده بعينها فهو أولى ا[3]. وقال مالك (ت ١٧٩هـ=٧٧٥م) في رجل باع من رجل متاعاً، فأفلس المبتاع، فإن البائع إذا وجد شيئاً من متاعه بعينه أخذه، وإن كان المشتري قد باع بعضه وفرقه، فصاحب المتاع أحق به من الغرماء، لا يمنعه ما فرق المبتاع منه أن يأخذَ ما وجد بعينه، فإن اقتضى من ثمن المبتاع شيئاً فأحب أن يرده ويقبض ما وجد من متاعه فله ذلك، ويكونُ فيما لم

(١) شيلا جاكسون لي، برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، مرجع سابق.
(٢) مصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ٢١٩.
(٣) سنن الترمذي: ١١٨٣

يجد أسوةَ الغرماء[1].

خامساً: الإفساد[2]:

يكمن مفتاح الشر في الطمع والحقد والحسد، فالطامع في مالٍ أو جاه أو منصبٍ لا يستحقه يريد الوصول إلى هدفه بأي طريقٍ كان، تطبيقاً لقول مكيافيلي "الغاية تبرر الوسيلة"، فالغاية تبقى غايةً والوسيلة تبقى وسيلةً، ولو كانت دون ضوابط أخلاقية. والطامع قد يكون فرداً وقد يكون مجموعة أفراد.

لقد غُيبت الأخلاق الحميدة وعطل التنافس على أساس حسنِ السيرة والسلوك، فأصبح تصنيع السلاح المدمر اقتصاداً، وإنتاج الأغذية الإنسانية والحيوانية (بشكلٍ مغايرٍ لمبدأ الصحة والسلامة) ابتكاراً، وعمليات تشويه البشر إبداعاً، والعودة إلى تجارة الرقيق والأطفال ربحاً، وإنتاج المخدرات زراعةً وصناعةً...الخ.

فالفساد هو «إيدز الأنظمة» الاقتصادية، وإطلاق العنان للمال وحده للتفكير والتخطيط والعمل لا يعني سوى المزيد من الفوضى والأنانية والفساد، وما الرشوة وبيع الأدوية الفاسدة للشعوب الفقيرة وتجارة الرقيق والأطفال، وتغذية النبات بالهرمونات لزيادة الإنتاج، وتغذية الحيوانات بأعلاف مصنعة ومعدلة جينيا، وإنتاج الأسلحة المدمرة للبيئة لعشرات السنين... وغير ذلك، إلا بسبب الجشع وحب الذات والبحث عن المصالح المادية دون أية اعتبارات أخرى.

لذلك فإن تعظيم شأن الاقتصاد بشكلٍ مستقل عن العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا يمكن أن يقود إلا إلى مزيد من الدمار. فالرغبات والحاجات هي إنسانيةٌ قبل أن تكون اقتصاديةً، والاقتصاد يجب أن يكون في خدمة الإنسان وليس العكس.

---

(١) مالك بن أنس، موطأ مالك، كتاب البيوع، المكتبة الثقافية ـ بيروت ١٩٩٢.

(٢) للمؤلف، فقه المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة بدمشق.

والتعبير عن المشاكل الاجتماعية بأرقامٍ ومعادلات صماء ليست هي الحقيقةَ، لذلك كان جديراً على برامج التنمية والتطوير أن تستوعب كل المشاكل المسؤولة عن تفكك ا تمعات والانحلال الخلُقي فيها، وأن تسعى إلى جعل المواطنين إيجابيين أو على الأقل غير سلبيين تجاه الحكومات وسياسا ا.

أما أدوات الفساد فهي كثيرةٌ لا نستطيع إحصاءَها، منها: الظلم، والتعدي والسرقة والقتل، والعلم الذي لا يجدي نفعاً. أما الرشوة فهي أداة كل فساد، قال اللهُ تعالى: (ولاَ تأْكُلُواْ أموالَكُم بينكُم بِالْباطلِ وتدلُواْ بِها إِلَى الْحكامِ لتأْكُلُواْ فَرِيقًا من أَموالِ الناسِ بِالإِثْمِ وأَنتم تعلَمونَ) [البقرة: ١٨٨]، وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم معياراً دقيقاً للرشوة قطع فيه على من يبرر لنفسه الرشوة بما لا يدع مجالاً للشك عندما خاطب أحد العمال القائمين على مصالح المسلمين قائلاً: "فَهلا جلَست في بيت أَبِيك وأُمك حتى تأتيك هديتك إِنْ كُنت صادقاً"(١)، وغلّظ من عقوبة الرشوة فقال: "لَعن اللهُ الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما"(٢).

وللفساد ضرر كبير وأثر سيءٌ، وإفساد الناس أسهل من إصلاحهم وتكفي ثواني لهدم بناء ضخم بينما يحتاج شهور لإعادة بنائه. فإذا كان هذا في المباني فكيف هو في البشر؟ ويؤدي تفشي الفساد على مستوى الأفراد إلى ضرر كبير ونتائج سيئة، منها: التحاسد والتباغض والتكاسل والتسويف والعادات السيئة والطمع والشره والدخان (بأنواعه وصولا إلى المخدرات) والخمور (وما لها من دور في خمول العقل وتعطيله) والكذب والفجور وقلة العمل والبطالة والجريمة بأنواعها. أما على مستوى ا تمعات والأنظمة فتتبلور نتائج الفساد في الأمور التالية: فساد الأسواق (فساد السياسة

---

(١) صحيح البخاري: ٦٩٧٩، عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه.

(٢) مسند أحمد: ٢١٣٦٥

الاقتصادية كإتباع نظام الحصص والحماية وفساد السياسة المالية باللجوء إلى الضرائب وفساد السياسة النقدية باللجوء إلى الفائدة الربوية) والاحتكار والبطالة والكسب الحرام، والخيانة وفساد العهدة وفساد البيوع وفضائح الشركات (كفضيحة الشركتين الأمريكيتين العملاقتين (أنرون) و(وورلدكوم) وغيرهما من الشركات) والفضائح العامة (كفضائح الرؤساء والمسؤولين ومن شاكلهم) وفساد الإدارة وفساد الأموال.

سادساً: لتوسع في الإنفاق:

تنبني الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على الإنفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب من خلال جعل (التسوق متعة)، ويقدر خبراء أن ثلثي الاقتصاد الأمريكي مبني على الإنفاق. لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي إلى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل إعلامه لترويج ثقافة كيف تنفق؟ ولو أدى ذلك إلى توجه المستهلكين نحو الإسراف والتبذير.

بينما تنبني فلسفة الاقتصاد الإسلامي على الضغط على الطلب بترشيد الاستهلاك، لذلك فهو يمنع الإسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم كما يمنع التقتير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي.

بذلك يمكن تفسير سلوك عمر بن الخطاب ﵁ عندما طُلب منه التسعير بسبب الغلاء، قوله: أرخصوها بالترك.

كذلك يفسر تصرفه ﵁ عندما شاهد في إحدى جولاته جابر بن عبد الله ﵁ وبيده درهم، "فقال له: ما هذا؟ فقال: أريد أن أشتري به لأهلي لحماً قرموا إليه (أي اشتهوه)، فقال عمر: أو كلما اشتهيتم اشتريتم! ما يريد أحدكم أن يطوي بطنه لابن عمه وجاره! أين تذهب عنكم هذه الآية (أَذْهبتم طَيباتكُم في حياتكُم

الدنيا واستمتعتم بها) [الأحقاف: ٢٠]"[١]، فعمر ﷺ قصد مراقبة السوق وضبط الطلب الكلي بغية المحافظة على الأسعار وكبح جماح الغلاء وترشيد الإنفاق، وذكر الآية الكريمة للتحكم بسلوك الفرد المسلم لأنه ملتزم بشرعه مراعٍ للجماعة، وفيه أيضاً تنبيه لخطورة الجشع والاستهلاك الإسرافي يتضح ذلك في ربطه الشراءَ بالشهوة[٢].

ويشكل الإنفاق الحربي أكبر نزيف عالمي للسيولة في العالم، فقبل عام ١٩١٤ كانت إنكلترا تشرف وتوجه نظام الذهب العالمي حتى أطلق عليه (نظام الإسترليني)، وبعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة النفقات العسكرية ضعف مركز بريطانيا في مجال الإقراض الدولي وازداد قوة الولايات المتحدة الأمريكية المالية لتحتل المركز الأول في العالم.

وعزا البروفسور (روبرت تريفن) مؤسس نظام النقد الأوربي وأستاذ الاقتصاد في جامعة (بال) لأكثر من ثلاثين عاماً جذور أزمة التضخم في بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى المبالغ المالية الضخمة التي اضطرت واشنطن إلى إنفاقها أثناء الحرب الفيتنامية. وكذلك بسبب التوزيع غير العادل للسيولة بين الدول الغنية والفقيرة، فمن المعلوم أن حصة الدول الصناعية من السيولة العالمية تبلغ ٩٧%.

وفي مطلع القرن الحالي ونتيجة النفقات العسكرية على الإرهاب والعراق وأفغانستان (الجدول ١) جاءت الأزمة المالية العالمية الحالية نتيجة الإنفاق الأمريكي ا نون لتعلن اية حقبة جيوسياسية وبدء تشكل أقطاب جديدة.

فالولايات المتحدة تنفق كل ثلاثة دقائق مليون دولار لحر ا على العراق. مما

(١) موطأ مالك: ١٤٦٧.

(٢) للمؤلف، فقه المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة بدمشق. الصفحات ٢٠-٥٠.

يعني نزيف للسيولة العالمية، وتمويله يكون باقتراض الحكومة الأمريكية من دول العالم ومن سوقها الداخلي. وذلك بإصدارها سندات خزينة (اقتراض ربوي)، ولهذه السندات سمعة عالمية كبيرة مصدرها اسم الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادها القوي وهو اقتصاد يعتمد على الإنتاج والعلم واستخدام التكنولوجيا. لذلك يستثمر ا معظم بلاد العالم بلا استثناء.

السنة	الحرب على العراق ألف دولار / دقيقة	الحرب على الإرهاب ألف دولار / دقيقة	ميزانية الدفاع الأمريكي
٢٠٠٣	٩٣	٥٤	٤٣٨
٢٠٠٤	١١١	٧٤	٤٤٨
٢٠٠٥	١٦٤	١٠٠	٥٠٧
٢٠٠٦	١٨٨	١١٦	٥٣٦
٢٠٠٧	٢٤٥	١٦٦	٦١١
٢٠٠٨	٣٧١	١٩٥	-

الجدول (١)

حجم الإنفاق العسكري الأمريكي - المصدر (مجلة الفور بوليسي) عن مكتب خدمات البحث بالكونغرس

لذلك تتفاقم المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد التقليدي حيث الموارد (العرض) محدودة والحاجات غير متناهية (الطلب) لاتجاه هذا الاقتصاد بفلسفته نحو مزيد من الإنفاق وبالتالي إيجاد مزيد من الموارد ولو اضطر لاستخدام القوة العسكرية، كما يتوجه إلى تحفيز الطلب بشتى الطرق. ويشكل كل ذلك مدخلاً للأزمات وكأ ا حلقة مفرغة.

يقول الحسن البصري رحمه الله: إذا أردتم أن تعرفوا من أين اكتسب الرجل ماله؟ فانظروا فيم أنفقه!.

المبحث الثالث

آثار الأزمة المالية العالمية

وصفت صحيفة (لوس أنجلوس تايمز) ما حدث في أسواق الأسهم بأنه الأسوأ منذ هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وعزت ذلك إلى تنامي القلق من أن تحيل متاعب الولايات المتحدة الاقتصادية الازدهار العالمي إلى أزمة اقتصادية.

أما صحيفة (واشنطن بوست) فعزت ا يار أسواق الأسهم إلى أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة التي تفشت تداعيا ا لتصل أرجاء المعمورة كلها تقريبا.

وذكرت (لوس أنجلوس تايمز) أن القلق الرئيسي يكمن في أنه رغم النمو المذهل في اقتصاديات دول مثل الصين والهند والبرازيل فإن العالم لم يستطع الصمود أمام الهبوط الحاد للاقتصاد الأميركي الذي استهلك ما قيمته ٢,١ تريليون دولار من السلع والخدمات الأجنبية في الأشهر الـ ١١ الأولى من عام ٢٠٠٧.

الحلقة المفرغة

تشدد البنوك الأميركية معايير الإقراض مما يرفع تكلفته على الشركات والمستهلكين الذين يمثلون الأمل في حماية الاقتصاد من الكساد، فإنفاق المستهلكين يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. وتتزايد المخاوف من كارثة اقتصادية بسبب تخوف البنوك من الإقراض وقلق المستهلكين، فحتى الخفض الحاد في أسعار الفائدة ليس كافيا لمنع الكساد.

وقال (راي سويفر) رئيس شركة (سويفر) للاستشارات المصرفية إ ا حلقة مفرغة، فمع تشديد البنوك على معايير الإقراض يصعب الحصول على ائتمان وهو أمر سيئ للاقتصاد ويدفع البنوك لتشديد المعايير بدرجة أكبر.

وقالت شركة (أميركان أكسبرس) التي تركز على المستهلكين الأكثر ثراء والأقل عرضة لمخاطر التباطؤ الاقتصادي إن حالات التخلف عن السداد زادت بشكل مفاجئ في ديسمبر/كانون الأول السابق.

وحسب (سيتي غروب) فقد زادت تكاليف الائتمان لقروض المستهلكين الأميركيين في الربع الأخير من العام الماضي لارتفاع حالات التوقف عن السداد في مجالات بطاقات الائتمان والرهون العقارية وقروض شراء السيارات والقروض الشخصية.

وأفاد بحث أعده بنك (كريدي سويس) أن الشركات التي تصدر البطاقات الائتمانية قلصت ترويجها للبطاقات، وأصدر قطاع البطاقات الائتمانية ٥٩٥ مليون عرض ترويجي في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بانخفاض ٣% عن أكتوبر/تشرين الأول.

إذن الحلقة المفرغة تتلخص بأن زيادة تشديد البنوك على معايير الإقراض يرفع تكلفته، والتراخي فيه يؤدي إلى زيادة المقترضين وبالتالي احتمال حدوث أزمات مالية، والأزمات ترفع تكاليف الائتمان بسبب زيادة حالات التوقف عن السداد في مجالات بطاقات الائتمان والرهون العقارية وقروض شراء السيارات والقروض الشخصية وغيرها.

تباطؤ النمو العالمي

أعلن (دومينيك ستراوسكان) رئيس صندوق النقد الدولي أن معظم مخاطر تراجع الاقتصاد العالمي قد تحققت، وتوقع تباطؤ النمو العالمي إلى ٣,٧% العام القادم وهو أدنى النسب في العقدين الأخيرين. وقال إن بطء النمو العالمي يأتي من التباطؤ في الاقتصاد الأميركي، الذي أثر بشكل سريع على نظيره الأوروبي.

كرة الثلج المتدحرجة

ذكر (آلان غرينسبان) رئيس البنك المركزي الأميركي السابق للاحتياطي الفيدرالي الأميركي أن إفلاس مصرف كبير ليس مشكلة في حد ذاته "فالأمر مرهون بطريقة إدارة المسألة وكيف ستتم التصفية".

انتهاء نموذج البنوك الاستثمارية في أميركا

بموافقة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) على تحول بنك (مورغان ستانلي) و(غولدمان ساكس) إلى شركتين مصرفيتين قابضتين يكون نموذج البنوك الاستثمارية في أميركا قد انتهى. ويعد تحول البنوك الاستثمارية ـذه الطريقة نوعا من الإقرار بأن أنماط التمويل والاستثمار التي كانت متبعة فيها باتت خطيرة وبحاجة لحماية في شكل ودائع مصرفية.

وذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) أن هذه الخطوة هي بمثابة إعادة صياغة جذرية لفترة تميزت بالتمويلات الكبرى حتى وصفت بأ ا عصر ذهبي حديث.

أما صحيفة (وول ستريت جورنال) فوصفت هذه الإجراءات بأ ا تشكل ـاية (وول ستريت) بالشكل الذي نعرفه منذ عقود.

اندماج **Bank of America**

اشترى بنك (أوف أميركا) بنك (كنتري وايد) أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة بقيمة أربعة مليارات دولار، في خطوة من شأ ا تفادي حدوث واحدة من أكبر حالة الا ـيار في البلاد جراء أزمة الإسكان. حصل بموجبها حملة أسهم (كنتري وايد) على ٠,١٨٢٢ من سهم بنك (أوف أميركا) مقابل كل سهم من أسهمهم بتراجع نسبته ٧,٦% من سهم (كنتري وايد).

وسبق لبنك (أوف أميركا) إنفاق أكثر من مئة مليار دولار في السنوات

الأربع الماضية على شركات (فليت بوسطن) المالية، و(إم بي إن أي) لإصدار بطاقات الائتمان، و(لاسال) بنك، وصندوق (يو إس ترست) لإدارة الثروات.

علماً أن بنك (أوف أميركا) يمتلك مصرف NBNA وعدداً صغيراً من المصارف، إضافة إلى اثنين وتسعين بالمئة من مجمل صناعة بطاقات الائتمان، حتى قيل بأنه[1]: يجهز عشر بطاقات للشخص الواحد.

خسائر Citigroup

أعربت مجموعة سيتي غروب المصرفية الأميركية عن أملها في جمع نحو ١٤ مليار دولار من عدد من المستثمرين في الصين والسعودية لرفع رأسمالها. وأوضحت أن الأمير الوليد بن طلال أحد المساهمين ا سيضخ أموالاً جديدة لمساعد ا على تجاوز أزمة خسائر سوق القروض العقارية.

وبلغت خسائر (سيتي غروب) بالمليارات في الربع الأول من السنة المالية بلغت ٥,١١ مليار دولار ما يعادل ١,٠٢ دولار للسهم، وتراجعت إيرادا ا ٤٨% لتبلغ ١٣.٢٢ مليار دولار.

اندماج JPMorgan

اشترى مصرف (جي بي مورغن تشايس) الأنشطة المصرفية لمنافسه (واشنطن ميوتشوال) بـ ١,٩ مليار دولار وهو أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة.

كما اشترى بنك الأعمال "بير ستيرنز" الذي عانى من نقص السيولة في ١٦ مارس/آذار بمساعدة السلطات الفدرالية الأميركية.

خسائر Merril Lynch

---

(١) برنامج (الدين دينهم Trust we Debt In)، برنامج بث على قناة الجزيرة الفضائية.

خسرت شركة (ميريل لينش) الاستثمارية الأميركية ١٤,١ مليار دولار في الربع الأخير من العام الماضي جراء رهانات في قطاع الرهون العقارية عالية المخاطر، إضافة لمصروفات أخرى دفعتها لبيع جزء منها لمستثمرين أجانب للحصول على رأسمال.

بينما بلغ خسائر (ميريل لينش) المرتبطة بالرهون العقارية في العام الماضي ٢٣ مليار دولار.

بمعدل خسارة للسهم الواحد ١٢,٠١ دولارا في الربع الأخير من العام الماضي، وهي أكبر خسارة في تاريخ الشركة. وذلك في مقابل أرباح بقيمة ٢.٣ مليار دولار بمعدل ٢,٤١ دولار للسهم في الربع الأخير من عام ٢٠٠٦.

خسائر Northern Rock

انخفضت أسهم بنك (نورثن روك) أحد أكبر المصارف البريطانية المتخصصة في التمويل العقاري بأكثر من ٣٠% عقب إعلان بنك إنجلترا المركزي منحه قرضاً عاجلاً.

إفلاس Lehman Brothers

أعلن مصرف (ليمان براذرز) رابع أكبر بنك بالولايات المتحدة إفلاسه. حيث انخفضت قيمة أسهمه بنسبة ٩٤% منذ بداية العام الحالي إبان أزمة الائتمان التي أصابت القطاع المالي الأميركي. ووصلت خسائره إلى مليارات الدولارات بسبب استثماراته في سوق الرهن العقاري.

ولا يار هذا البنك وقع كبير في القطاع المالي العالمي لأن عمره يتجاوز قرناً ونصف القرن ولطالما ضرب به المثل من الإفلات سالما من أزمات مالية تاريخية ضخمة مثل الكساد الكبير الذي ضرب العالم القرن الماضي.

تأميم شركتي (فاني ماي) و(فريدي ماك)

استحوذت الحكومة الأميركية على شركتي (فاني ماي) مختصة بتمويل الإسكان و(فريدي ماك) المختصة بتوفير السيولة للجهات الممولة للمساكن، ووضعتهما تحت "الحجز الفدرالي" لمساعدة النظام المالي الأميركي على تحمل الخسائر المالية الهائلة التي لحقت بقطاع القروض العقارية.

وتعتبر هذه الخطوة استثنائية في بلد لا تتدخل حكومته في النشاط الاقتصادي للمصارف، وهو ما يعني صدمة جديدة لأسواق التمويل الأميركية في ظل المشكلات الاقتصادية الناجمة عن عمليات حبس الرهن المتصاعدة والتي أدت لزعزعة الاقتصاد.

البنك البريطاني (نورذرن روك)

أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا تؤممه الحكومة البريطانية في ١٧ فبراير/شباط.

بنك "سانتاندر" الإسباني

اشترى بنك (سانتاندر) الإسباني البنك البريطاني (أليانس آند لايسستر) في ١٤ يوليو/تموز بقيمة ١,٣٣ مليار جنيه إسترليني.

شركة التأمين AIG

تواجه شركة التأمين الأميركية أميركان إنترناشونال غروب (أيه آي جي) وهي من أكبر شركات التأمين في العالم، مخاطر جسيمة حيث فقدت حوالي ٩٠% من قيمتها منذ مطلع العام الجاري. وقد أممت الحكومة الأمريكية ا موعة الأميركية العملاقة في مجال التامين (إي آي جي) في ١٦ سبتمبر/أيلول لتفادي إفلاسها.

بنك (لويد تي إس بي)

اشترى بنك (لويد تي إس بي) منافسه البريطاني (إتش بي أو إس) رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة في ١٥ سبتمبر/أيلول.

مجموعة (فورتيس)

ا ارت ا موعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في ٢٨ سبتمبر/أيلول، لكن السلطات في بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا قررت ضخ ما مجموعه ١١,٢ مليار يورو لتمويل (فورتيس) مقابل حصص في رأسمال المؤسسة.

بنك (برادفورد آند بينغلي) البريطاني

تم تأميم البنك البريطاني (برادفورد آند بينغلي) وتصفيته في ٢٩ سبتمبر/أيلول، وهو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التي تفقد استقلاليتها منذ بداية أزمة الائتمان الدولية.

شركة (غليتنير) الأيسلندية

أعلنت الحكومة الأيسلندية في ٢٩ سبتمبر/أيلول شراء ٧٥% من رأسمال (غليتنير) ثالث بنك في البلاد لأنه يعاني من نقص السيولة بقيمة ستمئة مليون يورو.

بنك (هيبو ريل استيت) الألماني

أفلت البنك الألماني الخاص (هيبو ريل استيت) المتخصص في الشأن العقاري، من الإفلاس في ٢٩ سبتمبر/أيلول بفضل فتح خط ائتمان بقيمة ٣٥ مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسية.

اندماج Lloyds TSB البريطاني

اشترى المصرف البريطاني (لويدز تي أس بي) مصرف (هاليفاكس بنك أوف

سكوتلند -إتش بي أو أس-) مقابل ١٢,٢ مليار جنيه إسترليني (٢١,٨ مليار دولار).

وتعد مجموعة (أتش بي أو أس) أكبر كيان للإقراض العقاري في بريطانيا بنسبة ٢٠% من السوق بينما يحتل (لويدز تي أس بي) المركز الرابع في هذا ا ال بنسبة ٨%.

تراجع أسهم Credit Suisse

تراجعت أسهم مصرف كريدي سويس السويسرية لتواصل ا يارها منذ مطلع العام بنسبة ٢٨,٧٨%، بسبب شطب مبالغ ضخمة من أصوله لتغطية ديون تراكمت إثر أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة وسوء حال سوق الأوراق المالية.

ومازالت كرة الثلج متدحرجة دون أمل في توقفها...

سوق النفط

إن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية العالمية سيؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يشكل حوالي ٦٠% من إجمالي الصادرات العربية إضافة إلى احتمالات تأثر الاستثمارات العربية في الخارج التي تقدر بمليارات الدولارات ـذا الوضع.

وقد تسببت الأزمة المالية المتفاقمة بانخفاض سعر النفط، وقد ألقت الأزمة بظلالها على أسواق النفط فهبطت أسعاره نتيجة لتراجع النمو، ليبلغ سعر البرميل أقل من ٩٠ دولار للبرميل.

سوق الأسهم

إن البورصات في العالم تأثرت بما حدث بشكل مباشر، ويثير تباطؤ الاقتصاد

الأميركي مخاوف حدوث ركود في الاقتصاد العالمي[١]. فقد تعرضت السوق الأميركية لهزة كبيرة نتيجة الأزمة المالية، فتأثرت جميع الأسواق الأوروبية جراء هذا الانخفاض فتراجعت ومازالت مستمرة في الانخفاض، وقد تبعها في هذا الاتجاه الأسواق العربية والخليجية.

وبما أن السوق الأميركية سوقا قيادية للأسواق المالية العالمية، لذلك فكلما اهتزت السوق الأميركية اهتزت الأسواق العالمية وهذه الحالة تكررت أكثر من مرة.

ويفسر التأثر السابق بأن خسارة قطاع العقار قد شكّلت حافزاً دفع المستثمرين لسحب أموالهم من البورصات لتغطية مراكزهم المالية في أماكن أخرى، وهو ما انعكس سلباً على الأسواق المالية بالعالم وعلى حجم النشاط الاقتصادي بالولايات المتحدة خاصة وخارجها[٢].

سوق الفائدة الربوية

سارعت البنوك المركزية في العالم إلى ضخ عشرات مليارات الدولارات بالأنظمة المالية، وعرضت على البنوك التجارية قروضاً بمعدلات فائدة منخفضة لتأخير حدوث انخفاض حاد في قطاع الائتمان.

ذكر (آلان غرينسبان) رئيس البنك المركزي الأميركي السابق للاحتياطي الفيدرالي الأميركي لمدة ١٩ عاما أنه لم يواجه من قبل أزمة مماثلة، وقال: "إ ا لم تنته بعد وستستغرق مزيدا من الوقت". وتشوهت سمعة غرينسبان قليلاً بسبب تحميله مسؤولية اندلاع أزمة الرهن العقاري لإبقائه نسب الفائدة لدى الاحتياطي

(١) تصريح للدكتورة عنايات النجار رئيسة الإدارة لسوق المال في بنك مصر الخارجي.

(٢) صبحي الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

الفيدرالي على مستويات متدنية جدا فترة طويلة.

ومن الإجراءات التي اتخذها بنك الاحتياطي الاتحادي أن أبقى على معدلات الفائدة عند ٢%، إضافة إلى ضخ السيولة مما أحدث ارتياحا في وقت تزاحمت البنوك من أجل الحصول على تمويلات قصيرة الأجل.

سوق التأمين

إن صفقة إنقاذ شركة التأمين قد خطط لها ببراعة. فقد أعطى بنك الاحتياطي الاتحادي المؤمن قرضا قدره ٨٥ مليار دولار، واستبدل إدار ا وأخذ ضمانة بنحو أربعة أخماس أسهم الشركة. وهذا الإجراء يسمح للمؤمن الوفاء بالتزاماته ريثما يتمكن من بيع بعض أصوله الموجودة على كشف ميزانيته المقدرة بألف مليار دولار.

سوق العقار

تستثمر صناديق استثمار وبنوك عالمية في عدة قارات في القطاع العقاري الأميركي الضخم وله حدوث تراجعات في هذا القطاع أحدث أزمة ائتمان عالمية تطورت إلى أزمة مالية عالمية(١).

أظهر تقرير للاتحاد القومي لشركات العقارات الأميركية انخفاض مبيعات المنازل الأميركية ٢,٢% في أغسطس/آب. وأضاف التقرير أن مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة انخفضت في أغسطس الماضي إلى ٤,٩١ ملايين وحدة سنوياً في حين شهدت أسعار المساكن انخفاضا قياسيا. وانخفض متوسط سعر المنازل بنسبة ٩,٥% عن مستواه قبل عام إلى ٢٠٣,١ ألف دولار وهو أكبر انخفاض منذ سنة ١٩٩٩.

وتوقع اقتصاديون في وقت سابق انخفاض مبيعات المنازل بنسبة ١,٦%، في

(١) يشكل الاقتصاد الأمريكي ربع الاقتصاد العالمي.

سوق يوجد ا ٤,٣ ملايين م ل غير مباع، وتوقعوا أيضا أن تنخفض مبيعات المنازل القائمة بمعدل ٤,٩٣ مليون وحدة في السنة من خمسة ملايين وحدة أعلنت في يوليو/تموز ثم عدلت إلى ٥,٠٢ مليون وحدة، وانخفضت المنازل القائمة المعروضة للبيع بنسبة ٧% إلى ٤,٢٦ مليون من مستواها القياسي في يوليو الماضي.

والمتوقع مزيد من انخفاض الأسعار قد يصل إلى ٣٥% عن مستواها الأعلى. بينما يتوقع ارتفاع أرباح المؤجرين بحسب المعهد الملكي للمساحين القانونيين.

وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون أميركي فقدوا منازلهم المرهونة جراء أسوأ أزمة إسكان واجهتها الولايات المتحدة منذ الكساد العظيم عام ١٩٢٩، وأن ١٥٠ وكالة عقارية قد أفلست حتى اية أيلول ٢٠٠٨.

سوق الغذاء

بدأ المستهلكون خفض مصاريفهم الغذائية والم لية بدليل انخفاض مبيعات المواد الغذائية. إضافة إلى انخفاض الطلب على المواد الغذائية ذات الثمن المرتفع، وازدياده على المواد الرخيصة بشكل ملحوظ. كما تأثرت مبيعات المطاعم الراقية، وازدياد الطلب على المطاعم الأقل شهرة.

الأسواق العامة

بدأ تجار التجزئة يتأثرون جراء تناقص عمليات إنفاق المستهلكين، أدت إلى ضائقة رهيبة في تجارة التجزئة عموماً. ويتوقع إفلاس أكثر من ٣٢٣ من تجار التجزئة البريطانيين حيث تصل نسبة فشل أعمالهم إلى ٧٠% في السنة القادمة.

سوق الصناعات التحويلية

تراجعت الطلبيات الجديدة بالمصانع الأميركية بنسبة غير متوقعة بلغت ٤% في

أغسطس/آب الماضي في أكبر انخفاض منذ عامين.

التصنيع والتقنية

يلاحظ زيادة عدد الأشخاص الذين يصلحون أحذيتهم وساعا م مقابل انخفاض الإنتاج الصناعي البريطاني شهراً تلو آخر منذ مارس/آذار الماضي. مما يؤدي انخفاض نسب أرباح متذبذب، فعمليات بيع السيارات الجديدة انخفضت بنسبة حادة بلغت ٢١% في سبتمبر/أيلول الماضي، رافقتها نسبة بيع متدنية للسيارات الكبيرة.

وليست التقنية بحال أفضل، مع انخفاض الناتج في قطاعي الكهربائيات والبصريات بما نسبته ٣.١% في أغسطس/آب الماضي، كما انخفض إنتاج الغذاء والشراب بنسبة ١.٦%.

كما أن قدرة قطاع التصنيع على مواجهة الأداء الضعيف في قطاع الخدمات قد طُعنت بخسارة مليون وظيفة على مدار العقد الماضي. ويتوقع بعض الاقتصاديين ثلاثة أو أربعة فصول من الركود الاقتصادي، قبل أن يتمكن الاقتصاد من التعافي والنمو مجددا عام ٢٠١٠.

وقد تزايدت البطالة بمقدار ٣٢ ألف عاطل في أغسطس/آب الماضي، كما تتوقع خسارة ما بين ٣٠٠ ألف إلى مليوني وظيفة أخرى بحلول عيد الميلاد.

ويبدو أن أماني جيمس تمبسون في الربح قد تحققت، لأن صاحب سلسلة محلات تصليح الأحذية الذي يملك ٦٣٨ محلا وسيزيدها بأربعين محلا جديدا مع اية العام، قال "عندما تزيد الأوضاع تعقيدا سيقوم الناس بإصلاح أحذيتهم بدلا من شراء أحذية جديدة، ولقد شهدنا زيادة نسبتها ٤% في عمليات إصلاح الأحذية خلال الشهور الثلاثة الماضية، وزيادة نسبتها ١٧% في إصلاح الساعات، لأن الناس إذا كانوا لا يملكون نقودا فائضة فإ م ليسوا ميالين لإسعاد أنفسهم بساعات جديدة.

المنظمات الخيرية

أشارت دراسة إلى أن التبرعات انخفضت بنسبة الثلث، بينما ارتفع الطلب على الخدمات بنسبة ٧٢%، وأن التكاليف الخاصة زادت بنسبة ٧١%، مما سيرهق العمل الخيري ويحجمه.

سوق السفر والنقل

تعد الأزمة التي يواجهها قطاع الطيران أزمة دراماتيكية رغم المعايير التي تتبعها صناعات معتادة على ا يارات دورية وانخفاضات حادة، إذ يتوقع أن ينفجر الوضع عند ٣٠ من الخطوط الجوية على مدار الأشهر الـ ١٨ القادمة. وسيقع الضغط على عاتق الحافلات والقطارات، ويتوقع نمو متوازن في عدد ركا ا.

سوق السيارات

قال محلل مؤسسة مودي للأبحاث المالية (روس كلارك) أن الطلب سينخفض على السيارات بالولايات المتحدة في ٢٠٠٨، وتوقع أن يصل عدد السيارات المباعة إلى نحو ١٥,٧ مليونا أو أقل، وقدرت تراجع بيع السيارات بأكثر من ٤٠% بسبب أزمة الائتمان.

سوق العملات

حمل النظام الاقتصادي الذي ساد منذ بداية السبعينات من القرن الماضي حتى الآن مصادر الاختلال وعدم الاستقرار بفصل العلاقة بين الذهب والدولار الأميركي. وأدى إلى تقلب أسعار الصرف وتقلب أسعار الفائدة مما أدى لتنامي الا اعات نحو المضاربة إما تحاشيا لمخاطر محتملة أو محاولة لجني أرباح من عمليات مضاربة وهمية.

وبسبب تداعيات أزمة القروض العقارية عالية المخاطر قام المستثمرون اليابانيون

على التخلص من استثمارا م المحفوفة بمخاطر عالية، بعد أن هز م بوادر انتشار المشاكل المالية التي تسببت فيها أزمة قطاع القروض العقارية عالية المخاطر بالولايات المتحدة مما أدى لارتفاع الين مقابل الدولار. فتكبد مؤشر البورصة اليابانية خسارة بمقدار ٥,٤٢% كانت الأقسى منذ ست سنوات، حيث سحب المستثمرون أموالهم من الولايات المتحدة ودول أخرى تقدم نسب فوائد عالية.

وقد خلف الارتفاع الكبير للين عواقب سلبية على الشركات المصدرة اليابانية الكبرى التي سجلت أسهمها تراجعا في البورصة نتيجة ذلك.

(البرغماتية) تغير قواعد المنظومة المالية

يستشف من الإجراءات المتبعة في مختلف أنحاء العالم أولوية الاقتصاد القومي على اقتصاد السوق إضافة إلى أهمية الدولة كراعٍ لمؤسسا ا.

فتحت عنوان "تغيير قواعد اللعبة" كتبت (فايننشال تايمز) في إحدى افتتاحيتها أنه بعد يومين فقط على ترك بنك الاستثمار الأميركي الكبير (ليمان براذرز) لينهار كتعبير على تأديب السوق الحرة، قام (بن برنانكي) رئيس مجلس إدارة الاحتياطي الاتحادي و(هانك بولسون) وزير الخزانة بتأميم شركة التأمين العملاقة ا موعة الدولية الأميركية (إيه آي جي).

يستشف من هذه الخطوة الحاسمة كيفية تغير وتلون المنظومة المالية التقليدية. فقد برهنت السلطات الأمريكية عن إحجامها عن إنقاذ المؤسسات المالية بالمال العام، وإن كانت كبيرة. لكن تأميم شركة التأمين العملاقة قد سبب مشاكل لصانعي القرار السياسي القادمين، فالمخاطرة الأخلاقية تأتي في مرتبة ثانوية من حيث الأهمية عندما يكون النظام نفسه في خطر.

إ ا (البرغماتية)، فثوابت النظام الرأسمالي الحر تتغير إذا دعت الحاجة الماسة إلى

ذلك! فا يارات (وول ستريت) نتيجة الأزمة المالية أكدت أهمية توسيع سلطة الدولة.

لقد وجهت الأزمة صانعي القرار السياسي لكيفية السيطرة على المؤسسات الهامة بطريقة نظامية دون ابتكار ضوابط متشددة، لكن هل من الأفضل الإبقاء على أي من أقسام النظام المالي داخل القطاع العام؟ وما مدى الحاجة إلى إستراتيجية إنقاذ تلك ا الات التي ليس لها فيها دور طويل الأجل.

أما في المدى القصير فيجب على الحكومة التأكد من قدر ا على التصفية التدريجية بطريقة منظمة موعة كبيرة من المؤسسات التي تثير قلقها.

إن قواعد اللعبة قد أُعيد كتابتها بطريقة مثيرة خلال الأسبوعين الماضيين لكن اللعبة ما زالت على الأقل تلعب بشكل ما. والتحدي القادم سيكمن في استنباط إلى أي مدى ينبغي على الدولة أن تظل باقية بصفتها أكبر من مجرد محكم.

إن التدخل المباشر للحكومة الأميركية لإنقاذ المؤسسات الأميركية قوض نظرية الاقتصاد الحر. فحرية بنوك الاستثمار المطلقة تحكمت ا أطماعها لتحقيق مزيد من الأرباح فتوسعت في خلق نشاطات دون تحمل الأخطار الناشئة عنها، مما استلزم تدخل الدولة لتنظيم عملها.

في ظل كل ذلك، عاد الاشتراكيون للقول بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد ضمن السياسات الكلية لا الجزئية. وهم بذلك يعدلون من منهجهم في التدخل الشمولي الذي تجسد في الشيوعية وبعض أشكال الاشتراكية، ثم تنازلوا عن كثير من مبادئهم حيث غابت شمسهم حيناً من الزمن خاصة بعد سقوط التسعينات وا يار أنظمتهم. ويبدو أ م وجدوا الآن مدخلاً ينادون به بتعديل نظريات الرأسمالية لتتأثر ببعض مبادئهم لعلها تنتعش من موت سريري.

ويرى (فوكوياما)[1]: بأن ثورة رونالد ريغان قد "ضلت طريقها بسبب تحولها في نظر الكثير من أنصارها إلى أيديولوجية معصومة من الخطأ، وليس استجابة برجماتية إلى تجاوزات دول الرفاه، وبذلك حظيت فكرتان رئيسيتان على هالة من القدسية حولهما، أولهما: أن إجراءات خفض الضرائب ستمول نفسها بنفسها، وثانيا: أن الأسواق المالية باستطاعتها تنظيم ذا ا"، وذلك كحال جميع الحركات التي رمت لإحداث تحولات وتوقعت لها ديمومة العيش.

دعه يعمل دعه يمر

تلعب المؤسسات المالية الضخمة مثل البنوك وشركات التأمين والسمسرة وأسواق الأسهم والسندات الدور الأكبر في توليد وخلق الثروات، لكن ليس كمؤسسات الاقتصاد الحقيقي مثل المصانع والمزارع، ففي الوقت الذي يبلغ حجم إنتاج العالم كله من السلع والخدمات ٤٨ تريليون دولار فقط فإن حجم الأصول المتداولة في الأسواق المالية يبلغ ١٤٤ تريليون دولار.

إن الانفصام الذي يبدو صارخا بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الورقي صار يغذيه في رأي منتقدين مزيج مؤلف من المضاربات والفساد وتراخي الدور الرقابي للحكومات تحت شعار الرأسمالية التاريخي "دعه يمر دعه يعمل". ففي الحالة الأميركية فجرت المضاربات فقاعة العقارات فانفجرت معها أزمة القروض عالية المخاطر وأسواق السندات والأسهم المرتبطة ا، أما الفساد فتمثل في مغامرة حفنة من هذه المؤسسات في منح قروض عقارية سخية لعملاء غير قادرين أصلا على السداد طمعا في تحويل هذه القروض إلى سندات على أمل إغراق الأسواق ا، هذه الأزمة هزت قدسية الفكر الرأسمالي وهو مبدأ عدم تدخل الدولة السافر في

(١) فوكاياما، نقلا عن: *http://www.newsweek.com/id/162401*

النشاط الاقتصادي والذي كسر بإقدام الولايات المتحدة والاقتصاديات الكبرى في العالم على التدخل في الأزمة بضخ مئات المليارات في الأسواق وفي شرايين شركات ضخمة متعثرة. غير أن هناك من حذّر بقوة من أن استخدام الأموال العامة في إنقاذ مؤسسات منهارة من شأنه أن يكون بمثابة مكافأة للمخطئين على أخطائهم الفادحة، كما يجادل هؤلاء بأن من شأن هذا التدخل أيضا أن يفاقم أزمة المديونية في دولة يبلغ حجم الدين العام فيها أكثر من تسعة تريليونات ونصف التريليون دولار وهو الأمر الذي قد يكبد دافع الضرائب ثمناً باهظاً.

نشرت (النيويورك تايمز) تحليلا يقول: لقد اكتشفنا فجأة أن التدخل الحكومي الذي اعتبرناه دائماً مشكلة قد أصبح هو الحل. وأضافت: إن الدرس الاقتصادي الأهم أن استحواذ الحكومة على المؤسسات المالية والاستثمارية الخاسرة هو السبيل الأوحد لإعادة تشغيل النظام المالي الأمريكي.

إن وقع الأزمة أدى للاعتراف بعجز (قوى السوق) وحدها عن تصحيح الخلل الذي اعترى أسواق المال والاقتصاد. فإفراط البنوك وشركات المال والتأمين وغيرها في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، خاصة في السوق العقاري وبأدنى معدل للفائدة وبدون ضمانات تذكر في كثير من الأحيان إضافة إلى المضاربات في أسواق المال والعقارات، أدى إلى ا يارها.

إن نظرية الحرية الاقتصادية الكاملة قد ا ارت بقاياها مع بوادر ا يار أسواق المال الأمريكية. مما يطرح صيغة جديدة للاقتصاد الأمريكي ويترتب على من يتبعه الحذو حذوه، وهي: ليس من الحكمة ترك القطاع الخاص يقود الاقتصاد لوحده لأنه يجري وراء إغراءات الربح السريع، ثم تدفع ا تمعات كلها أفراداً وحكومات الثمن في النهاية. وتزداد هذه الحاجة في الدول التي لم ينضج فيها هذا القطاع بعد

ولم تستقر له قواعد وتقاليد سليمة وثابتة.

الشفافية وعدم كفاية القواعد

قال صندوق النقد الدولي إن خسائر المؤسسات المالية الدولية قد تصل إلى ٩٤٥ مليار دولار بسبب الأزمة الحالية لقروض الرهن العقاري، وطالبها باتخاذ إجراءات فورية من أجل تحسين آليات الإفصاح وإستراتيجيات إدارة المخاطر لدى هذه المؤسسات.

وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن أزمة الائتمان الراهنة جاءت نتيجة عدم كفاية القواعد المنظمة للعمل المالي والفشل الجماعي في تقدير مدى المخاطر التي أقدمت عليها مجموعة واسعة من المؤسسات المالية.

وكانت البنوك الكبرى في العالم قد اضطرت إلى شطب أكثر من مئتي مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ صيف ٢٠٠٧ مما أدى إلى تراجع حجم السيولة النقدية المتاح لدى البنوك لإقراضها للمستهلكين.

المبحث الرابع

الحلول المقترحة

إن الفارق الأساسي بين أزمتي ١٩٢٩ و٢٠٠٨ العالميتين هو توافر أدوات اتصال واسعة الإمكانيات ونظم معلومات عالية السرعة والقادرة على الاسترجاع والتحليل والمساعدة في اتخاذ القرار بما يساعد في وضع احتمالات وسيناريوهات متعددة قابلة لفهم والمناقشة.

لذلك نجد دول العالم اشتركت في الحلّ أكثر مما اختلفت فيه حتى الآن، إلا أن الحلول المقترحة والمتخذة ليست جذرية ولا تمنع تكرارها في المستقبل والتاريخ مازال شاهد حي على ذلك.

ذكر فوكوياما بأن "ا يار كبريات المصارف الاستثمارية الأمريكية، واختفاء ما يزيد على تريليون دولار من ثروات سوق الأسهم خلال يوم واحد فقط، والتحرك نحو محاولة إنقاذ الوضع بضخ ٧٠٠ مليار دولار من أموال دافعي الضرائب.. كلها أمور توضح ضخامة الا يار الذي تجا ه وول ستريت"(١).

تشترك جميع الحلول المقترحة في بلدان العالم بضخ أموال في شرايين البنوك لضمان استمرارها في الإقراض وعدم إحجامها عنه خشية الدخول بمرحلة كساد عالمي، إضافة إلى ضمان الودائع المصرفية الشخصية لضمان تدفق الأموال من المودعين في شرايين البنوك.

مراحل الأزمة المالية منذ اندلاعها(٢):

---

(١) فوكاياما، نقلا عن: http://www.newsweek.com/id/162401

(٢) المصدر: الفرنسية نقلا عن الجزيرة نت.

المراحل الكبرى في الأزمة المالية التي اندلعت بداية عام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة وبدأت تطال أوروبا، كانت على التالي:

- فبراير/شباط ٢٠٠٧: زيادة عدم سداد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) في الولايات المتحدة يتسبب بأولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

- أغسطس/آب ٢٠٠٧: تدهور البورصات أمام مخاطر اتساع الأزمة، وتدخل المصارف المركزية لدعم سوق السيولة.

- أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧: إعلان عدة مصارف كبرى انخفاض أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.

- ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨: تخفيض الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى ٣,٥٠%، وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضها تدريجيا إلى ٢% بين يناير/كانون الثاني و اية أبريل/نيسان.

- ١٧ فبراير/ شباط ٢٠٠٨: تأميم الحكومة البريطانية بنك (نورذرن روك).

- ١١ مارس/آذار ٢٠٠٨: تضافر جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

- ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٨: (جي بي مورغان تشيز) يعلن شراء بنك الأعمال الأميركي "بير ستيرنز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.

-٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: وزارة الخزانة الأميركية تضع ا موعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري (فريدي ماك) و(فاني ماي) تحت الوصاية طيلة

الفترة التي تحتاجا ا لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديو ما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار.

- ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: إفلاس بنك الأعمال (ليمان براذرز)، وإعلان أحد أبرز المصارف الأميركية وهو (بنك أوف أميركا) شراء بنك آخر للأعمال في (وول ستريت) هو (ميريل لينش).
- عشرة مصارف دولية تتفق على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجا ا إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن ذلك لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم (أي آي جي) المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار مقابل امتلاك ٩,٧٩% من رأسمالها.
- ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: البورصات العالمية تواصل تدهورها والتسليف يضعف في النظام المالي. وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: البنك البريطاني (لويد تي أس بي) يشتري منافسه (أتش بي أو أس) المهدد بالإفلاس.
- السلطات الأميركية تعلن أ ا تعد خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: الرئيس الأميركي جورج بوش يوجه نداء إلى (التحرك فورا) بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة

للأمم المتحدة في نيويورك.

-الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماطلة حيال الخطة الأميركية.

-٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: ا يار سعر سهم ا موعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (فورتيس) في البورصة بسبب شكوك بقدر ا على الوفاء بالتزاما ا. وفي الولايات المتحدة يشتري بنك (جي بي مورغان) منافسه (واشنطن ميوتشوال) بمساعدة السلطات الفدرالية.

-٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس. وفي أوروبا يجري تعويم (فورتيس) من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وفي بريطانيا جرى تأميم بنك (برادفورد وبينغلي).

-٢٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨: مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ. وا يار (وول ستريت) بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذا ا.

-إعلان بنك (سيتي غروب) الأميركي شراء منافسه (واكوفيا) بمساعدة السلطات الفدرالية.

-الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨: مجلس الشيوخ الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.

النهج الأوربي المشترك للتعامل مع الأزمة

امتدت الأزمة إلى أوروبا بسبب عولمة الاقتصاد فانخفضت البورصات فيها بسبب الأزمة المالية. وازداد أثر الأزمة على بريطانيا بسبب الامتداد الذي تشكله البنوك البريطانية للبنوك الاستثمارية الأميركية وشملت الخطة البريطانية:

- خطة لضخ مليارات الجنيهات الإسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل ٢٥٠ مليار جنيه (نحو ٤٥٠ مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد. وتوفر خطة الإنقاذ البريطانية خمسين مليار جنيه (٨٦ مليار دولار) من أموال دافعي الضرائب لضخها في بنوكها.
- عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

أما فرنسا فكان تأثير الأزمة أقل بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على بنوك الاستثمار. أما ألمانيا، قاطرة الاقتصاد الأوروبي، فكانت الأقل تأثرا بسبب إتباعها سياسات مالية أكثر استقلالية عن بريطانيا والولايات المتحدة، لكنها تعد خطة إنقاذ مشا ة تصل قيمتها إلى ٥٤٩ مليار دولار تشمل ضخ رأس مال قيمته مليارات الدولارات في بنوكها وضمانات للإقراض بين البنوك.

وأعلنت قمة دول منطقة اليورو (قمة الدول الـ ١٥ التي تتبنى اليورو عملة رسمية لها) أ ا ستناقش الخطة التي تدعو إلى ضمان الإقراض بين البنوك والذي تجمد بشكل شبه كامل في كل أنحاء العالم.

واعتبر (جان كلود تريشيه) رئيس المصرف المركزي الأوروبي أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي ليست مهيأة لإطلاق خطة إنقاذ مصرفية مماثلة للخطة الجاري إقرارها بالولايات المتحدة لعدم وجود ميزانية فدرالية بالاتحاد الأوروبي.

طُرح فكرة إقامة صندوق إنقاذ مصرفي أوروبي حجمه ٣٠٠ مليار يورو (٤١٨,٤ مليار دولار). لكن رئيس لجنة وزراء مالية منطقة اليورو أيد موقف ألمانيا بعدم ضرورة تكوين صندوق أوروبي للبنوك المتعثرة، وهو الموقف نفسه

الذي تبنته الحكومة الهولندية مع تأييدها لفكرة صندوق إنقاذ يخصص له ٣% من إجمالي الناتج المحلي لإنقاذ البنوك الوطنية.

وأصر (جان كلود يونكر) رئيس مجموعة اليورو على أن أوروبا ليست بحاجة لبرنامج مماثل لما انتهجته الحكومة الأمريكية، لأن الأزمة المالية أعمق بكثير في الولايات المتحدة منها في أوروبا. كما ذكر المتحدث باسم رئيس الوزراء البريطاني (غوردون براون) أنه لا يتوقع بحث إنشاء صندوق إنقاذ أوروبي.

وقالت وزارة الاقتصاد الإسبانية إ ا ستؤيد مسعى أوروبيا منسقا لزيادة ضمانات الودائع المصرفية من الحد الأدنى الحالي على مستوى أوروبا وهو ٢٠ ألف يورو.

خطة دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى **G7**

اتفق وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7 (ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وايطاليا واليابان) على "خطة تحرك" دف إلى إعادة الثقة في أسواق المال في العالم. تتألف من النقاط التالية:

١- اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى (أي التي يؤدي إفلاسها إلى حالات إفلاس أخرى) والحؤول دون إفلاسها، بتملك حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية مثلاً.

٢- اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورؤوس الأموال.

٣- استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات "قوية ومتماسكة" من قبل السلطات العامة لاستعادة ثقة المودعين في سلامة ودائعهم وتمكين المصارف من جمع رؤوس الأموال "الكافية" من القطاعين العام والخاص

على حد سواء لتتمكن من "مواصلة إقراض العائلات والشركات".

٤- القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبباً للازمة المالية الحالية.

٥- مواصلة التحرك معا من أجل إحلال الاستقرار في أسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.

النهج العربي الفردي للتعامل مع الأزمة

أعلن بنك الاستثمار البحريني (إنفستكورب) إطلاق صندوق بقيمة مليار دولار بالتعاون مع صندوق سيادي خليجي للاستثمار في الديون العقارية بالولايات المتحدة. وذكر البيان أن الصندوق سيشتري قروضا كاملة وأوراقا مالية مدعومة بضمانات رهن عقاري في الولايات المتحدة. كما أشار إلى صندوق سيادي خليجي لم يسمه قد ساهم بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار في تمويل هذا الصندوق. بحجة أن هناك فرصا كبيرة لتحقيق عائدات مربحة من خلال أسواق الإقراض العقاري في الولايات المتحدة. حيث سيقترض الصندوق لرفع موارده إلى ٢- ٣ مليارات دولار.

كما يهدف الصندوق لشراء أصول أميركية تبدو جذابة بسبب الأزمة المالية وارتفاع سعر الدولار. حيث توقع أن تزيل السلطات بالولايات المتحدة الأصول الخطرة من كشوف حسابات البنوك بتحويلها للحكومة ودافعي الضرائب وستترك الأصول الجيدة فقط.

خطة الحكومة الأمريكية للإنقاذ

سعت الإدارة الأميركية عبر مشروع خطة إنقاذ القطاع المصرفي إلى قيام

الدولة بشراء أصول هالكة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار[1] مرتبطة بالرهون العقارية بهدف تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. ويبدو أن دافعي الضرائب يسددون فاتورة أخطاء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الأمريكية.

ينص القانون على مهلة تنتهي يوم ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩ مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لمدة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة.

أولا: الضمانات لمكلفي الضرائب

- يتم تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليارا بطلب من الرئيس. ويملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه في ٧٠٠ مليار دولار.
- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.
- يكلف وزير الخزانة التنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من ١٠٠ إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد.

(١) ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أنه يمكن القضاء على الفقر إذا قدمت الدول الغنية فقط ٧٢ مليار دولار سنوياً !!، علماً أن تكلفة الحرب على العرق وأفغانستان تبلغ ٨٠٠ مليار دولار وأن ميزانية هولندا تبلغ ٧٠٠ مليار دولار.

- إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي ١٠٠ مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

ثانيا- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم:

- منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مدراء الشركات(1) الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولا إلى وزارة الخزانة طالما تساهم الخزانة فيها.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وحددت المكافآت لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بـ ٥٠٠ ألف دولار.
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق.

ثالثا- المراقبة والشفافية:

- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
- إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.
- إجراءات حماية للمالكين المهددين بمصادرة مساكنهم بينما من المقرر تطبيق

---

(١) يقدر راتب المدير التنفيذي (برادي دوغان) لبنك Credit Suisse 22,3 مليون دولار، وحصل كبار الموظفين فيه (١٣ شخصا) على مكافآت بلغت ١٦٢ مليون دولار.

مليوني إجراء من هذا النوع في ٢٠٠٩.

- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات.
- مساعدة المصارف المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

سيناريوهات تداعيات الأزمة في المستقبل

تنبأت مجلة (إيكونومست) حدوث أحد ثلاثة سيناريوهات لتداعيات الأزمة في المستقبل:

الأول: تسهم السياسات النقدية للدول في إحداث تأثير بسيط على الاقتصاد العالمي ونسبة احتماله ٦٠%.

الثاني: تعرض الولايات المتحدة إلى كساد مع تداعيات كبيرة مماثلة ستقع في جميع أنحاء العالم ونسبة احتماله ٣٠%.

الثالث: أن يتبع دخول الولايات المتحدة في كساد وضعا مظلما للاقتصاد العالمي عبر حدوث تداعيات أكثر سوءا ونسبة احتماله ١٠%.

ويتسق الاحتمالان الثاني والثالث مع توقعات وزير الخزانة الأميركي السابق (لاري سامرز).

وتنبأ الكاتبان (بيتر بون) و(سايمون جونسون) في مقال لهما في صحيفة (واشنطن بوست) أن الحرب العالمية المقبلة ستكون مالية، لأن الأفق المالي العالمي يزداد كآبة وخطورة يوماً تلو الآخر.

فعرض (أيسلندا) ضمان مودعيها المحليين دون الأجانب هي خطوة نحو الحرب العالمية، وسرعان ما طالب وزير المالية البريطانية (غوردون براون) مقاضاة (أيسلندا) جراء ذلك.

والحرب المالية ستكون مؤلمة ومكلفة في آن واحد، فهي ستؤدي إلى خفض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وستحمل آثاراً بعيدة المدى على السياسات والسلام العالمي.

اقترح الكاتبان خطة من عدة نقاط لتجنب ما دعا إليه رئيس (أيسلندا) من أن "كل بلد مسؤول عن نفسه" لتجنب حرب عالمية مالية، منها:

- قيام القوى الصناعية العظمى بإعلان خطة جماعية تدعو إلى إعادة رسملة البنوك.
- إعلان تلك الدول ضمان غطاء مؤقت لجميع الودائع والديون.
- خفض أسعار الفائدة، والالتزام بضخ السيولة في النظام المالي، وتوفير حماية أصحاب العقارات الغارقين في تسديد ديو ا.

يستشف مما سبق أولوية الاقتصاد القومي على اقتصاد السوق وهذا لب البرغماتية (المصالح).

الخلاصة والنتائج

إستراتيجية الحل الإسلامي للأزمات المالية العالمية

الدولة هي راعية شأ ا شأن كل مستوى إداري فيها من أفراد ومؤسسات والمسؤولية مشتركة بين الجميع، لقوله صلى الله عليه وسلم : "كُلُكُم راعٍ ومسؤولٌ عن رعيته: الْإِمام راعٍ وهو مسؤولٌ عن رعيته، والرجلُ في أهله راعٍ وهو مسؤولٌ عن رعيته، والْمرأةُ راعيةٌ في بيت زوجِها وهي مسؤولَةٌ عن رعيتها، والْخادم في مالِ سيده راعٍ وهو مسؤولٌ عن رعيته"، قَالَ: سمعت هؤلَاءِ من النبِي صلى الله عليه وسلم وأحسب النبِي صلى الله عليه وسلم قَالَ: « والرجلُ في مالِ أَبِيه راعٍ وهو مسؤولٌ عن رعيته، فَكُلُكُم راعٍ وكُلُكُم مسؤولٌ عن رعيته"[1].

ومن ذلك:

- يجب على الجهات الإشرافية من وزارات أو مصرف مركزي أو بورصة أو لجان محاسبية وغيرها أن تسعى إلى تطبيق الأحكام الإسلامية لأ ا عقيدة أغلبية الناس فمن الواجب العمل بمقتضاها. كمراقبة موازين ومكاييل الأسواق ومحاربة الغش والتدليس والفساد، وعدم التدخل بالتسعير إلا لضرورة.
- تنظيم معايير مهنة الوساطة والسمسرة ومنع التكتلات المؤدية إلى إلحاق الضرر والظلم بالناس وتأمين الحرية والإفصاح اللازمين لرواد السوق من بائعين ومشترين ومنع غبن المسترسل وعدم تلقي السلع والقادمين من خارج البلد قبل أن يعلموا حقيقة الأسعار.
- مراقبة ومحاسبة الإدارات المشرفة على الأسواق والتي حلت محل المحتسب. لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يستوفي الحساب على العمال ويدقق عليهم.

(١) مسند أحمد:٥٧٥٣.

الضوابط:

تتميز شريعة الإسلام بضوابطها التي تسري على الجميع دون استثناء حكاماً ومحكومين أفراداً وجماعات. فيها الثابت وفيها المتغير، فالثابت هو منطقة محددة لا مجال فيها للاجتهاد، فيها النصوص محكمة قطعية الثبوت وقطعية الدلالة ولا مجال للاجتهاد وهي منطقة صغيرة لكنها مهمة جدا تمثل الثوابت الفكرية والشعورية والعملية للأمة وتجعل منها أمة واحدة في الاتجاه والغاية والفكرة[(١)].

وكمثال عن الثوابت، فإن الاحتكار أمر مباح في الاقتصاد الرأسمالي، لكننا لازلنا نذكر دعوى الحكومة الأمريكية ضد شركة مايكروسوفت لتقسيمها بحجة قانون الاحتكار، فلولا أن الأمر قد طال رقبتها لما شهرت هذا القانون، وهذا سببه البرغماتية (أي المصالح) التي يعيشون ا. أما في الاقتصاد الإسلامي فالاحتكار محرم لأنه من الثوابت التي تسري على الجميع.

أما المتغيرات فغير محدودة إنما تضبطها الثوابت العامة. ومنطقة المتغيرات تعطي سعة ومرونة للشريعة الإسلامية للتكيف مع الوقائع والعصور والبيئات المختلفة، فهي "لم تحجر دائرة الابتكار، وإنما على العكس حجرت دائرة الممنوع وأبقت دائرة المشروع متاحة للجهد البشري في الابتكار والتجديد"[(٢)].

محاربة الاكتناز:

حارب الإسلام الاكتناز لأنه بمثابة تفضيل للسيولة وحرمان الدورة الاقتصادية من المال الذي هو أساسها، لذلك أوجب على المال زكاة سنوية مقدارها ٢,٥

---

(١) القرضاوي، يوسف، دور الأخلاق والقيم في الاقتصاد الإسلامي، ص٢١٢.

(٢) سويلم، د. سامي، "صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي"، مركز البحوث، شـركة الراجحـي المصـرفية للاستثمار، رمضان ١٤٢١، ديسمبر ٢٠٠٠

% تدفع من ملاكه صغاراً كانوا أم كباراً عاقلين أو غير عاقلين. يقول صلى الله عليه وسلم : "ألا من ولي يتيما له مالٌ فَلْيتجِر فيه ولا يتركْه حتى تأكُلَه الصدقةُ"[١].

سهم الغارمين:

أوجب الإسلام على المال زكاة سنوية مقدارها ٢,٥ % من المال النامي تدفع من ملاكه إلى الفقراء كمساهمة اجتماعية. فمن أحد مصارف الزكاة الهامة جداً هي إغناء الفقراء والمساكين خاصة إذا كانوا قادرين على العمل، وفي هذا محاربة للبطالة وتشجيع للاستثمار[٢] بل ذا يدخل مستثمرون جدد إلى السوق مسددون للزكاة ومساهمون في العام التالي في حل مشكلة البطالة. وهذا الاتجاه طبقه عمر رضي الله عنه حيث كان يوجه عماله وولاته قائلاً: (إذا أعطيتم فأغنوا)[٣]، وكان يوجه عماله الذين يوزعون الصدقات بقوله: (كرروا عليهم الصدقة، وإن راح على أحدهم مئة من الإبل)[٤].

ومن مصارفها أيضاً سهم الغارمين أي المدينين، وهم مدينون غرقوا في ديون عجزوا عن سدادها. ومقابلة سلوك حلّ الأزمة المالية العالمية الحالية يمكننا ملاحظ الآتي:

- الاقتصاد الإسلامي حث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط وكأنه يسعى لضبط السوق مانعاً إياه من الوقوع بمخاطر وأزمات، أما الاقتصاد التقليدي فحث على التوسع بالدين بلا ضوابط بل وبقوى دافعة إليه مهيئاً كل السبل كالبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن

(١) سنن الترمذي:٥٨٠
(٢) قنطقجي، د. سامر، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥، ص ١٣١.
(٣) أبو عبيد، الأموال، ص ٥٦٥.
(٤) أبو عبيد، مرجع سابق، ص ٥٦٥.

وبيع الدين وما إلى ذلك من ممارسات ينهى عنها الشرع الإسلامي.

- الاقتصاد الإسلامي أوجد حلاً مستداماً لتمويل خطر الائتمان العام فأوجب سهماً للغارمين منعاً لأي أزمة ائتمانية تؤدي لسقوطه، أما الاقتصاد التقليدي فارتأى الحلّ كاستثناء عند وقوع الأزمات. لذلك ينتهج الاقتصاد الإسلامي حلولاً دائمة طويل الأمد، بينما ينتهج الاقتصاد التقليدي حلولاً علاجية استثنائية وكأنه يتعلم بالممارسة.
- الاقتصاد الإسلامي سعى بحلّه من الأسفل إلى الأعلى بمساعدة المدين الأصلي مباشرة وهو الطرف الضعيف لسداد دينه تجاه دائنه، أما الاقتصاد التقليدي فقد قدم مساعداته للقوي الذي ارتكب الخطأ أي انتهج حلاً يتجه من الأعلى إلى الأسفل، فأفاده مرتين الأولى عندما تركه يعبث إفساداً بالربا والثانية بضخ الأموال له كي لا يقع مفلساً، بل وألحقه بقانون خاص للإفلاس لحمايته. والميل للضعيف هي فلسفة يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي في أغلب الحالات. لذلك فإن ضخ الأموال في السوق يجب أن يوجه للمدينين الأخيرين للوفاء بديو م أسوة بفعل الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ﷺ فكان لا يبيع خادم الرجل ولا مسكنه في الدين[(١)]، لأن الشرع ضمن لكل فرد حصانة تستر كرامته الإنسانية. وحري بالدولة أن تقوم ذا.
- إن خفض سعر الفائدة كإجراء لا يكفي، ولابد من إسقاط الربا، والربا هي الزيادة على رأس المال دون مقابل، لقوله تعالى: (وإن تبتم فَلَكُم رؤوس أموالكُم لاَ تظْلمونَ ولاَ تظْلَمونَ) [البقرة:٢٧٩]، لذلك فإن الربا يجب أن يلغى كلياً، و ذا تنتعش السوق وتستعيد عافيتها.

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة ج ٧ ص ٢١٩.

- الحد من الحروب وتجارة الأسلحة، حيث تقدر تكلفة حربي العراق وأفغانستان بحوالي ٨٠٠ مليار دولار، أي بما يتجاوز ما ستضخه الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمة المالية العالمية. وهذا الإنفاق صيرورته مزيد من التضخم في السوق العالمي.
- عدم إتباع سياسة القطيع في السوق بإتباع سلوك الشركات القائدة. فعن عبد الله بن مسعود، أنه كان يقول: اغد عالماً أو متعلماً ولا تغدون إمعةً فيما بين ذلك. والإمعة هو الأحمق الذي لا يثبت على رأي. ويعزا جزءٌ كبير من الأزمات المالية إلى تقليد الآخرين عن غير علمٍ ولا هدى. لذلك لابد لكل مستثمر في السوق من تفقه وتعلم أسوة بقول عمر ﷺ: (لا يبيع في سوقنا إلا من يفقه وإلا أكل الربا شاء أم أبى)، ويلاحظ أن الأمر موجه إلى البائع لأنه أساس السوق فإن انتظم عمله انضبط السوق بمن فيه.

إن عودة فقه المعاملات وهو الجزء التطبيقي للإسلام إلى الحياة من جديد بثوب اسمه الاقتصاد الإسلامي وتقديمه للكثير من الحلول الناجعة لأزمات العالم، إنما هو برهان على أن هذا الدين هو دين حياة يصلح للناس كافة، وهذا ما أنبأ به الله عز وجل (وما أَرسلْناك إلا كَافةً للناسِ بشيراً ونذيراً ولَكن أَكْثَر الناسِ لَا يعلَمونَ) [سبأ:٢٨]، وأخبر به المصطفى المختار ﷺ قائلاً: (أُعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل. وأُحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأُعطيت الشفاعةَ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة).[١]

وإن بشارات الإعجاز الاقتصادي الإسلامي تتوالى، ولابد أن يراها الجميع خفاقةً، فعندما كان العرب أفصح الناس وأشعرهم أعجزهم كلام الله تعالى،

---

(١) أخرجه الشيخان.

وعندما صار العلم بأدواته واختراعاته نبراساً مضيئاً تتالت إعجازات القرآن الكريم والسنة الشريفة تترى، ولما صار الاقتصاد في هذه الأيام ذو صولة وجولة فلابد من بروز الإعجاز الاقتصادي لهذا الدين العظيم ومن ظهوره.

فقد تساءل (بوفيس فانسون) رئيس تحرير مجلة (شالونج) في افتتاحيتها مخاطباً (البابا بنديكيت السادس عشر) قائلا: (أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حلّ بنا ما حلّ من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود)[1].

أما (رولان لاسكين) رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال د فينانس) فقد طالب بوضوح وجرأة أكثر في افتتاحيتها بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في ا ال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي ز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة. وجاء عنوان مقاله بعنوان: "هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟"[2]

وأشارت الباحثة الإيطالية (لووريتا نابليوني) في كتاب لها بعنوان (اقتصاد ابن آوى) إلى أهمية التمويل الإسلامي ودوره في إنقاذ الاقتصاد الغربي. وأضافت أن "التوازن في الأسواق المالية يمكن التوصل إليه بفضل التمويل الإسلامي بعد تحطيم التصنيف الغربي الذي يشبه الاقتصاد الإسلامي بالإرهاب"، ورأت نابليوني: "أن التمويل الإسلامي هو القطاع الأكثر ديناميكية في عالم المال الكوني". وأوضحت أن: "المصارف الإسلامية يمكن أن تصبح البديل المناسب للبنوك الغربية، فمع ا يار

(١) الشريعة تنقذ اقتصاد العالم، مرجع سابق.

(٢) الشريعة تنقذ اقتصاد العالم، مرجع سابق.

البورصات في هذه الأيام وأزمة القروض في الولايات المتحدة فإن النظام المصرفي التقليدي بدأ يظهر تصدعاً ويحتاج إلى حلول جذرية عميقة"[١].

وأخيراً..

إذا كانت الأنظمة الوضعية راغبة عن الحل الإسلامي لهذه المشكلة فلتطبق ما بدا لها، وما أظن حلاً من الحلول الوضعية نافعاً، والواقع من أصدق الشاهدين على ما أقول. ومن أراد أن يجرب فليفعل، فالتجربة خير برهان، ولكن علينا الصبر والانتظار سنين بل عقوداً لتقييم نجاح أي تجربة أو فشلها!!

وليعلم أهل التجارب الاجتماعية أن الإنسان ليس عبداً لأهوائهم وأن الشعوب ليست حقولاً لتنفيذ أفكارهم وتطبيق تجار م، فهي ليست كالتجارب التجريدية التي تستهلك ورقة وقلماً وقليلاً من الوقت والجهد الذهني، أو كالتجارب العلمية التي يكفيها مخبر وبعض الأدوات لتحصيل النتائج. إن تجار م تستهلك أمماً بأكملها، تقضي على شعوب بقضها وقضيضها، وتستـ ف من الطاقات والإمكانيات ما يعجز العقل عن إحصائها، وتصرف من الزمن عقوداً بل قروناً. وغالباً ما يتخلى أصحاب هذه التجارب عنها وينبذو ا وراء ظهورهم مخلفين معها شعوباً مسحوقة وأمماً تائهة وإمكانات ضائعة، كما فعل أصحاب التجربة الشيوعية، فهل يعقل أن يكفيهم الاعتذار إلى الناس؟. وفي رقبة من سيعلق ملايين القتلى والمفقودين وذويهم وإلى من سيلجأ ملايين المشردين والمضطهدين؟. ومن سينقذ ملايين المسحوقين المستعبدين؟. إ ا المسؤولية التي لم يحسب أولئك لها حساباً، ولا تربوا على حملها، ولا تدربوا على تحمل أعبائها. نعم إ ا المسؤولية التي ما عرفها على حقيقتها إلا المؤمنون، وما تجلت في أكمل وجوهها وأ ى

(١) الشريعة تنقذ اقتصاد العالم، صحيفة تشالونج الفرنسية:
www.challenges.fr/magazine/0135.16203/reactions.html?limit1

حللها إلا في ظل نظام الإسلام، كيف لا، وقد رسخ الدين هذا المفهوم في نفوس المؤمنين وجذرها في قلو م. وما أكثر الآيات والأحاديث التي جاءت في ذلك، قال الله عز وجل: (وقفُوهم إِنهم مسئُولُونَ) [الصافات:٢٤]، وقال أيضاً: (ولَتسألُن عما كُنتم تعملُونَ) [النحل:٩٣].

لقد ربى رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابته على هذا المبدأ الذي يجب أن يبنى عليه ا تمع وتقوم على أساسه الدول، فأحيت هذه التربية ضمائرهم وقومت سلوكهم، فسجل لهم التاريخ أروع الأمثلة وأنبلها، وها هو ذا فاروق هذه الأمة الذي فتح المشرق والمغرب ودانت له الأرض فملأها عدلاً وإنصافاً وقد شهد له بذلك حتى أعداؤه. وما أشهر مواقفه التي تدل على ذلك وما أكثرها، ورغم كل ما قدم وكل ما بذل وما فعل كان يقول: (ليت أم عمر لم تلد عمر ليتها كانت عقيماً)، وهو الذي قال عندما أشير عليه بأن يجعل الخلافة في ابنه عبد الله: (بحسب آل الخطاب أن يعذب منهم رجل واحد)، وهو الذي كان يقول: (لو تعثرت شاة على شاطئ الفرات لسألني الله عنها لم لم تصلح لها الطريق يا عمر). نعم هكذا علمهم خير معلم صلى الله عليه وسلم وهكذا رباهم ففهموا الإمارة مسؤولية عظيمة، ومحاسبة دقيقة لإيما م بالحساب الحق والجزاء العادل، ولم يفهموها مغانم ومكاسب واستكباراً وتسلطاً على الناس. فمتى سيعود هؤلاء إلى رشدهم؟. ومتى سيحسون بما عليهم من مسؤولية فيخلصوا لشعو م ويصلحوا أحوالهم؟. فهل هناك من وجه للمقارنة أو من نقطة للقاء بين الذين رباهم الإسلام على الإيثار وحب الخير للناس والحرص على المصلحة العامة ففتحوا بالعدل والرحمة البلاد، وأنشؤوا بالإيمان والعلم والأخلاق أعظم الحضارات، وبين الذين ربتهم المبادئ الوضعية والنفعية على ما ترونه الآن منهم وتسمعونه عنهم من حب

الذات الذي أدى م إلى التسلط على الناس وظلمهم وأكل أموالهم بالباطل والتنكر لحقوقهم واستباحة دمائهم وأعراضهم؟[1].

درس مستفاد للعاملين في المصرفية الإسلامية..

تسعى الهندسة المالية الإسلامية المنبثقة عن الربويين الملتحقين بركبها إلى ابتكار أدوات مالية تعتمد على التوسع بالتورق المصرفي المحظور من أغلب فقهاء العصر. إضافة إلى التوسع في تطبيق صيغة المرابحة للآمر بالشراء وهي بالأصل رخصة وتركوا العمل بالعزيمة وهي بالمشاركة والمضاربة والسلم والاستصناع وغيرها من الصيغ الفاعلة في الاقتصاد.

والسبب في ذلك سهولة الهندسة المالية التقليدية من جهة، وحاجة الهندسة المالية الإسلامية إلى عمق في علوم الشريعة من جهة ثانية، وهذا مما لا يحبذونه، خاصة في المدى القصير نظراً لبحثهم عن أساليب مربحة بسرعة.

إن هذه الصيغ المتبعة تؤدي إلى التوسع في الدين ومصيرها ومآلها هو مصير الصيغ التقليدية من حيث الأثر السيئ والمآل المخزي.

فإذا كان العالم يرتقب الخلاص بالاقتصاد الإسلامي ومؤسساته ومنها المصارف الإسلامية فعلى المصرفيين الملتحقين بالركب الإسلامي أن يتقوا الله في أمتهم وأن لا يكونوا وسيلة نبذ له، وليعلموا أن الله سائلهم ومحاسبهم حساباً شديداً.

اللهم لا تجعلنا ممن وصفتهم بقولك: (قُلْ هلْ ننبئُكُم بِالْأخسرِين أعمالاً{١٠٣} الذين ضل سعيهم في الْحياة الدنيا وهم يحسبونَ أنهم يحسِنونَ صنعاً{١٠٤} أُولَئك الذين كفَروا بِآيات ربهم ولقَائه فَحبِطَت أعمالُهم فَلَا نقيم لَهم يوم الْقيامة وزناً{١٠٥} ذَلك جزاؤهم جهنم بِما كفَروا واتخذُوا آياتي

(١) للمؤلف، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مرجع سابق، الصفحات ٣٦-٤٠.

ورسلي هزواً{١٠٦}) [الكهف:١٠٣-١٠٦].

واجعلنا اللهم ممن قلت فيهم: (إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلاً{١٠٧} خالدين فيها لا يبغون عنها حولاً{١٠٨}) [الكهف:١٠٧-١٠٨].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

حماة بتاريخ ١٤٢٩/١٠/١٢ هـ ـ الموافق ٢٠٠٨/١٠/١٢م

الدكتور سامر مظهر قنطقجي
www.kantakji.com

المراجع

المراجع العربية

١. ابن خلدون، المقدمة، تحقيق عبد الله الدرويش، دار يعرب، دمشق، ٢٠٠٤.
٢. ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
٣. أبو بكر بن عبد الله بن محمد، مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩ه.
٤. ديوان الإمام علي، دار كرم بدمشق.
٥. سنن الترمذي، الجامع الصحيح، تحقيق أحمد شاكر، دار الفكر.
٦. السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، الدر المنثور، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٣.
٧. صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البغا، دار العلوم الإنسانية، طبعة ثانية، ١٩٩٣.
٨. القاسم، أبو عبيد بن سلام، الأموال، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦.
٩. القرضاوي، د. يوسف، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإنسان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩١.
١٠. القرضاوي، د. يوسف، دور الأخلاق والقيم في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١١. قضايا ومسائل تتعلق بمنهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة حلقات نقاشية بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، ١٩٩٧.
١٢. قنطقجي، د. سامر قنطقجي، أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الفائدة، سلسلة فقه المعاملات، ج١.
١٣. قنطقجي، د. سامر مظهر قنطقجي، فقه المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة، دمشق.
١٤. قنطقجي، د. سامر مظهر قنطقجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥.
١٥.لطفي، د. عامر، البورصة وأسس الاستثمار و التوظيف، منشورات دار شعاع، ١٩٩٩. نقلا عن de mourgues, M. "Economie Monetaire institutions et mecanismes" 1984 .
١٦.مالك بن أنس، موطأ مالك، كتاب البيوع، المكتبة الثقافية، بيروت ١٩٩٢.
١٧.مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، ط١، ١٩٩١.
١٨. مسند الإمام أحمد، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.
١٩.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي (٥) ورقم (٢١).

مجلات

١. سويلم، د. سامي سويلم، "صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي"، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، رمضان ١٤٢١، ديسمبر ٢٠٠٠. موقع www.kantakji.com .
٢. قابل، د. سامي قابل، الاستثمار الإسلامي قائم على الأخلاق والقيم الروحية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ١٤١.
٣. قرضاوي، د. يوسف القرضاوي، حسن الإدارة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، ا لد الأول، منشورات بنك دبي الإسلامي.

المراجع الأجنبية

1. Leibling, H., U., S., “Corporate Profitability and Capital Formation: Are Rates of Return Sufficient?” Pergamon Policy Studies, NY 1980, p. 70-78
2. Simon, H., “Economic Policy for a Free Society”, University of Chicago Press, Chicago, 1948, p. 320.
3. Enzler & Conrad & Johnson, “Public Policy and Capital Formation”, Federal Reserve Bulletin (Oct., 1981), p759.
4. Miller, J., “A Glimpse at Calculating and Using Return on Investment”, N.A.A. Bulletin, June, 1960, pp. 71-75.
5. Samuelson, P. A, “Economics”, 7th ed,. McGraw Hill, New York, 1967. p574.
6. Friedman, M., “The yo-yo U.S. Economy” Newsweek, 15 Feb, 1982. p. 4.
7. De Mourgues, M. “Economie Monetaire institutions et mecanismes”, 1984.

مواقع إنترنيت

١. قناة الجزيرة الفضائية.
٢. موقع الموسوعة الشاملة www.islamport.com.
٣. موقع الجزيرة نت
٤. موقع مجلة نيوز ويك http://www.newsweek.com
٥. موقع مجلة شالونج الفرنسية http://www.challenges.fr